

# الجنوب قضيتي



## الملحق

### 2

لمحتوى القضية الجنوبية المقدم من الحراك السلمي  
الجنوبي الى فريق القضية الجنوبية

ملحق رقم 2

# العنصرية التمييز والتهميش ضد الجنوبيين

من 1990م الى 2013م  
مقدمة الحراك الجنوبي الى فريق القضية الجنوبية  
ضمن محتوى القضية الجنوبية



اعداد:

د. محمد حسين حلوب  
كلية الاقتصاد - جامعة عدن

2013

قائمة المحتويات

4	المقدمة:
4	فروض الدراسة:
4	محتوى الدراسة:
5	منهج الدراسة:
5	الخلاصة:
12	الفصل الأول: الإقصاء والتهيميش السياسي
12	المبحث الأول: إقصاء جميع الجنو بينا المشار كينفتر تيباتا الوحدة
12	المبحث الثاني: الإقصاء والتهيميش في مجالس الرئاسة
14	المبحث الثالث: الإقصاء والتهيميش في السلطة التشريعية
15	المبحث الرابع: الإقصاء والتهيميش في السلطة التنفيذية
18	المبحث الخامس: الإقصاء والتهيميش في السلطة القضائية
19	المبحث السادس: الإقصاء والتهيميش في السلطة المحلية
19	المبحث السابع: الإقصاء والتهيميش في القوات المسلحة واحتلال الجنوب
22	المبحث الثامن: التهيميش المعنوي للجنوبيين
24	الفصل الثاني: الإقصاء والتهيميش الاقتصادي
24	المبحث الأول: الإقصاء والتهيميش في مجال العمل والتوظيف
30	المبحث الثاني: الإقصاء والتهيميش للتجار والمقاولين والمستثمرين
34	الفصل الثالث: النهب والاستيلاء على الممتلكات الخاصة والعامة
34	المبحث الأول: اقتحام المساكن الخاصة، ونهبها، والاستيلاء عليها
35	المبحث الثاني: بيع ثروات شيفدولة الجنوب، والنهب والاستيلاء على مرافقها ومؤسساتها وشركاتها القطاع العام والتعاوني
36	المبحث الثالث: النهب والاستيلاء على الأراضي
42	الفصل الرابع: تعميم الظواهر الاجتماعية السلبية في الشمال والجنوب
42	المبحث الأول: تعميم ظاهرة الظلم والتعسف الاجتماعي
49	المبحث الثاني: تعميم ظاهرة حمل السلاح
49	المبحث الثالث: تعميم ظاهرة التعصب القبلي والثأر والتقطع
49	المبحث الرابع: تعميم ظاهرة ظلم المرأة، والغاء مكتسباتها في الجنوب
49	المبحث الخامس: تعميم ظاهرة الغش في المدارس والجامعات
49	المبحث السادس: تعميم ظاهرة عدم الاحكام للنظام القانوني
49	المبحث السابع: تعميم ظاهرة الرشوة والاختلاس للاموال العام
49	المبحث الثامن: تعميم ظاهرة التسبب في اهمال الفيلو وظيفة العامة
49	المبحث التاسع: تعميم ظاهرة التسول
49	المبحث العاشر: تعميم ظاهرة مضاغلة قاطن الا لاسبو عو تو سيعنط اقا ستهلاكه
50	الفصل الخامس: تدهور المستوى التعليمي وخدمات الصحة
50	المبحث الأول: تدهور المستوى التعليمي للسكان في الجنوب
55	المبحث الثاني: تدهور مستوى الخدمات الحكومية لصحة السكان
57	الفصل السادس: الاستحواذ وتبديد الثروات الطبيعية
65	الفصل السابع: العنف والتضييق والحصار الاعلامي ضد نشطاء الحراك السلمي



## المقدمة:

تسعى هذه الدراسة الى تحديد ماهية القضية الجنوبية، واثبات عدالتها، وذلك من خلال تحقيق الاهداف التالية:-

1. تحديد حجم الاقصاء والتهميش السياسي والاقتصادي لانباء الجنوب في الجمهورية اليمنية في عام 2006م - قبيل انطلاق الحراك السلمي الجنوبي -، بالمقارنة مع عام 1990م.
2. تبيان نطاق النهب والاستيلاء على الممتلكات الخاصة والعامه للجنوب،
3. استعراض الظواهر الاجتماعية السلبية التي تم تعميمها على الجنوب.
4. اثبات تدهور مستوى التعليم وخدمات الصحة في الجنوب.
5. اظهار دلائل الاستحواذ والتبديد للثروات النفطية والمائية والسلمية.
6. تلخيص ما تعرض له الحراك السلمي الجنوبي من عنف، وتضييق، وحصار اعلامي.

## فروض الدراسة:

- في سبيل تحقيق اهداف هذه الدراسة، يحاول الباحث اثبات صحة الفروض التالية:-
1. ان حجم الاقصاء والتهميش السياسي لانباء الجنوب كبير، وفي جميع السلطات.
  2. ان حجم الاقصاء والتهميش الاقتصادي لانباء الجنوب كبير، وشامل لمعظم الفئات.
  3. ان الجنوب قد تعرض، على نطاق واسع، للنهب والاستيلاء غير المشروع على العقارات والاراضي، والثروات النفطية والمائية والسلمية.
  4. ان هناك تعميم منظم للظواهر الاجتماعية السلبية في الشمال على الجنوب.
  5. ان مستوى الخدمات الحكومية في التعليم والصحة في الجنوب قد تدهور.
  6. ان الحراك السلمي الجنوبي قد تعرض لعنف غير مبرر، وحصار اعلامي غير مشروع.
  7. ان القضية الجنوبية ليست قضية حقوقية فحسب، بل هي قضية سياسية ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، تهم الاغلبية الساحقة من ابناء الجنوب.

## محتوى الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة وسبعة فصول وخاتمة وملاحق احصائية. المقدمة: وفيها تحديد لاهداف الدراسة، وفروضها، ومحتواها، واهم مصادر معلوماتها. الفصل الاول، وفيه محاولة لتحديد حجم مظاهر الاقصاء والتهميش السياسي للجنوبيين. الفصل الثاني، وفيه تبيان لحجم مظاهر الاقصاء والتهميش الاقتصادي للجنوبيين. الفصل الثالث، وفيه كشف لنطاق النهب والاستيلاء على الممتلكات الخاصة والعامه. الفصل الرابع، وفيه استعراض للظواهر الاجتماعية السلبية، التي تم تعميمها على الجنوب. الفصل الخامس، وفيه ادلة اثبات تدهور الخدمات الحكومية في التعليم والصحة في الجنوب. الفصل السادس، وفيه كشف لمستوى النهب والتبديد للثروات النفطية والمائية والسلمية. الفصل السابع، وفيه لمحة عن حجم العنف والتضييق والحصار الاعلامي من قبل السلطة، ضد نشطاء الحراك السلمي. الخاتمة، وفيها تلخيص لما توصلت اليه الدراسة من خلاصات واستنتاجات. - الملاحق الاحصائية وفيها المستندات والوثائق التي تثبت بالارقام والحقائق صحة ما تضمنته الدراسة من معلومات.

## منهج الدراسة:

بالنظر الى طبيعة الدراسة واهدافها وفروضها، فان الباحث قد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، المدعم بالبيانات الاحصائية الرسمية وبالحقائق المتواترة الموثوق بصحتها. مصادر معلومات الدراسة:

ان اهم مصادر معلومات هذه الدراسة هي:-

1. الجريدة الرسمية الاعداد الصادرة منذ 22 مايو 1990م، وحتى نهاية عام 1999م.
2. كتب الاحصاء السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء، للفترة 1990 / 2011م.
3. قاعدة بيانات الهيئة العامة لاراضي وعقارات الدولة - عدن.
4. قاعدة البيانات الهيئة العامة للاستثمار - صنعاء.
5. قاعدة بيانات مكتب فرع عدن للهيئة العامة للاستثمار.
6. قاعدة بيانات لجنة معالجة ادعاءات الملكية - عدن.
7. وثائق وبيانات عن النفط تم الحصول عليها بواسطة الاخ/ محمد علي احمد.
8. وثائق وتقارير برلمانية تم الحصول عليها من الاخ/ محمد علي الشدادي.
9. بيانات عسكرية، تم الحصول عليها من احد الاصدقاء - لا يرغب ان يذكر اسمة -.
10. بيانات ومعلومات عن موقع ( صوت الجنوب ) على شبكة الانترنت.
11. تقارير ( المرصد ) عن اليمن للاعوام 2007 / 2008 / 2009م.

## الخلاصة

خلصت هذه الدراسة الى التالي:-

اولاً: تم التحقق من صحة الفرض الاول وثبت ان حجم الاقصاء والتهميش السياسي، لابناء الجنوب، في عام 2006م، مقارنة بعام 1990م، كبير، يدل على ذلك:-

1. انخفاض نسبة تمثيل الجنوب في رئاسة الجمهورية - من ( 40% ) الى ( صفر %).
2. انخفاض نسبة تمثيل الجنوب في مجلس النواب من ( 46% )، الى ( 19% ).
3. انخفاض نسبة تمثيل الجنوب في مجلس الشورى من ( 47% )، الى ( 29% ).
4. انخفاض نسبة تمثيل الجنوب في مجلس الوزراء من ( 54% )، الى ( 25% ).
5. انخفاض نسبة تمثيل الجنوب في مجلس القضاء الاعلى من ( 46% )، الى ( 25% ).
6. تعيين جميع محافظي المحافظات الجنوبية، من الشمال.
7. تعيين 57 مدير عام للدوائر الاكثر اهمية من الشمال.
8. انخفاض نسبة ابناء الجنوب بين افراد القوات المسلحة والامن، الى 12.3%. وبين قيادات المناطق العسكرية الى 20%.
9. تدمير كامل لجيش الجنوب الذي كان مكون من 40 لواء قتالي واستبداله بـ 115 معسكر ولواء وقيادة عسكرية شمالية تثبت احتلال الجنوب.
10. تنفيذ اجراءات تهدف الى الغاء الهوية الثقافية الخاصة بالجنوب من خلال محو كل ما يذكر بالجنوب من اللغة والجغرافيا والتاريخ.
11. اقصاء جميع المشاركين في ترتيبات الوحدة اليمنية في الفترة من 24-27 رمضان، الموافق 19-22 أبريل 1990م، الواردة اسمائهم في الجريدة الرسمية العدد رقم ( 1 ).

ثانياً: تم التحقق من صحة الفرض الثاني وثبت بان حجم الاقصاء والتهميش الاقتصادي لابناء الجنوب كبيراً وشامل لمعظم فئات المجتمع من اصحاب الوكالات التجارية وتجار جملة وتجزئة،

- ومقاولين، وشباب عاطلين عن العمل، ومستثمرين، وعمالة حرة، وموظفين، وقياديين، ومقاعدين، وسلاطين وشيوخ وعقال، وغيرهم. كما يلي:-
1. اقصاء ( 974,367 ) عامل وموظف حكومي وقيادي جنوبي، من اعمالهم. يتوزعون على النحو التالي:-
    - ( 193600 ) عامل بالاجر اليومي ( عمالة حرة )
    - ( 113604 ) عسكري ( جندي وضابط ).
    - ( 60812 ) موظف حكومي، يتوزعون على النحو التالي :-
      - i. - ( 24,601 ) ضمن كشوفات ( العمالة الفائزة ).
      - ii. - ( 12,457 ) ضمن كشوفات ( التقاعد المبكر ).
      - iii. - ( 19,437 ) ضمن كشوفات ( الاستراتيجية في محافظات الجنوب ).
      - iv. - ( 4,275 ) ضمن كشوفات ( الاستراتيجية في السلطة المركزية ).
  2. ارتفاع نسبة البطالة بين الذكور في المحافظات الجنوبية والشرقية الى ( 22 % )، بالمقارنة مع ( 10% ) في المحافظات الشمالية - وفقا للارقام الرسمية -.
  3. تربع محافظة عدن في المرتبة الاعلى في نسبة البطالة بين الذكور بـ ( 31% ). تليها محافظة لحج بـ ( 27% ). تليها محافظتي شبوة والمهرة بـ ( 26 % ). تليهما محافظة حضرموت بـ ( 18 %). أي ان الخمس المراتب الاعلى للبطالة بين الذكور هي في المحافظات الجنوبية. كما ان المحافظات الجنوبية، ومحافظة الجوف تتصدر المراتب الثمانية الاعلى لنسب البطالة بين الذكور في الجمهورية اليمنية.
  4. حرمان التجار في الجنوب من معظم الوكالات التجارية وجميع الوكالات الملاحية.
  5. انخفاض نسبة التجار الجنوبيين في تجارة الجملة الى ( 14% ).
  6. انخفاض نسبة المقاولين الجنوبيين الى ( 14% ). وتركزهم في الفئات دون الثانية.
  7. تعرض تجار التجزئة في الجنوب الى منافسة غير عادلة من قبل اصحاب الفرشات والباعة المتجولين، لعدم دفعهم الضرائب والواجبات، والايجارات وتكاليف الكهرباء والماء والصرف الصحي.
  8. تعرض المستثمرين من ابناء الجنوب؛ للنهب والاستيلاء غير المشروع على الاراضي التي تم صرفها لهم قبل حرب صيف 1994م؛ وتعرضهم للتمييز السلبي في المعاملات الادارية.
  9. تعطيل استعادة السلاطين والشيوخ الجنوبيين، لممتلكاتهم الزراعية والعقارية. وتعرضهم للتمييز السلبي في المستحقات والمكافآت العينية، مقارنة بنظرائهم في الشمال.

ثالثاً:

- أ - ثبت بان ارتفاع نسبة البطالة، والاحالة الى العمالة الفائزة والتقاعد المبكر في محافظات الجنوب. كانت للأسباب، التالية:-
1. فقدان عدن لعاصمتها، والغاء دواوين الوزارات فيها.
  2. اقصاء العمالة الحرة الوافدة من الشمال لنظيرتها من ابناء الجنوب بالمنافسة الاقتصادية.
  3. حرب صيف عام 1994م، وما نتج عنها من اقصاء لمعظم العسكريين والمدنيين.
  4. نهب المؤسسات الحكومية اثناء الحرب وبعدها، وتصفية عدد كبير منها.
  5. فشل الخصخصة، التي تم تطبيقها فقط على المؤسسات الحكومية في محافظات الجنوب.
  6. استيلاء عدد من المؤسسات الحكومية الشمالية على اصول المؤسسات الحكومية الجنوبية وارضيتها، وعدم استيعاب موظفيها وعمالها.

7. انخفاض مستوى التوظيف الحكومي الجديد لآبناء محافظات الجنوب، الى اقل من عدد الموظفين الجنوبيين المتوفين والى اقل من ثلث عدد المتقاعدين ( قانونيا ) - ليس ضمنهم المقاعدين -.

8. تعثر ( 73% ) من المشاريع الاستثمارية في الجنوب، لاسباب تتحمل السلطة (56% ) منها.

ب - ثبت بان العوامل السياسية، والفساد، واختلاف ثقافة العمل، كانت اهم الاسباب الرئيسية للاقصاء والنهميش الاقتصادي لتجار الجملة والتجزئة، والمقاولين، والمستثمرين، والسلطين والشيوخ والعقال الجنوبيين.

رابعاً: تم التحقق من صحة الفرض الرابع، وثبت بانه نتيجة لحرب صيف عام 1994م، وما تلاها تعرض الجنوب على نطاق واسع لحالات اقتحام ونهب واستيلاء على المساكن الخاصة والمباني الحكومية ومنشآت القطاع العام والتعاوني . يدل على ذلك :-  
اولاً: ما تعرضت له محافظة عدن من نهب للمساكن الخاصة حيث تم توثيق :-

1. ( 58 ) حالة اقتحام واستيلاء لمساكن في ( منطقة معاشيق )، من قبل رئاسة الجمهورية
2. ( 134 ) حالة اقتحام لمساكن خاصة في احياء ( خورمكسر، وكريتر، والتواهي ).
3. ( 419 ) حالة اقتحام واستيلاء على مساكن خاصة بالعسكريين في حرم المعسكرات ( طارق، بدر، الصولبان، صلاح الدين ).
4. ( 410 ) حالة اقتحام واستيلاء على مساكن خاصة في ( حي الممدارة ).
5. ( 40 ) حالة اقتحام واستيلاء على مساكن خاصة بالطيارين في ( حي المنصورة ).
6. ( 33 ) حالة اقتحام واستيلاء على منازل خاصة في ( حي كريتر ).
- 7.

خامساً: ما تعرضت له منشآت القطاع العام والتعاوني من نهب وتخريب حيث تم نهب وتخريب ( 255 ) مرفق حكومي، كان يعمل فيها ( 25,341 ) موظف ونهب وتخريب ( 333 ) مؤسسة قطاع عام لها ( 859 ) فرع، تمتلك ( 1192 ) منشأة منها ( 1,088 ) منشأة كانت عاملة في ديسمبر 1994م، وكان يعمل فيها ( 37,279 ) عامل.

سادساً: نهب وتخريب ( 266 ) تعاونية لها ( 501 ) فرع، تمتلك ( 767 ) منشأة. كان عدد المنشآت العاملة منها في ديسمبر 1994م، ( 709 ) منشأة، يعمل فيها ( 3,839 ) عامل.  
سادساً: ثبت بان الاراضي الخاصة بآبناء الجنوب قد تعرضت للبسط والاستيلاء عليها من قبل المتنفذين وشيوخ القبائل وكبار المسؤولين في السلطة، وذلك على نطاق واسع. ويقدر العدد الاجمالي للمتضررين بحوالي 221 الف اسرة. من سكان الجنوب. وللتدليل على ذلك نورد الامثلة التالية:-

#### أ- في محافظة عدن:

1. الاستيلاء على ( 5،4 ) مليون متر مربع من الاراضي المصروفة للمستثمرين، واعادة صرفها لشيوخ قبائل، ولتجار متنفذين، ولوزراء، وكبار القادة العسكريين.
2. استيلاء ( الهيئة العامة للمنطقة الحرة ) على ( 232 ) مليون متر مربع، وذلك على النحو التالي:-  
- (35.1) مليون متر مربع في القطاع ( J ) غرب حي المنصورة، وهي اراضي املاك خاصة، او اراضي خاصة لدى اصحابها عقود حكومية رسمية.  
- (180.6) مليون متر في القطاع ( K + L )، غرب مدينة الشعب، وهي اراضي املاك خاصة، وارياضي جمعيات زراعية، وارياضي خاصة بالمتنفعين.

- (16.3) مليون متر مربع في القطاع ( I )، شمال مطار عدن ، من الاراضي الخاصة.
- 3. استيلاء ( المؤسسة الاقتصادية العسكرية ) على ( 3،10 ) مليون متر مربع من الاراضي الخاصة بالمرافق الحكومية. منها:-
  - ( 9،7 ) مليون متر مربع، وهي الاراضي الخاصة ( بالمؤسسة العامة للملح ).
  - ( 3،2 ) مليون متر مربع، وهي الاراضي الخاصة ( بالمؤسسة العامة للحوم ).
  - ( 98 ) الف متر مربع، وهي الاراضي الخاصة ( بشركة التجارة الداخلية ).
- 4. منع المحاكم من قبول أي قضايا حقوقية تخص الارض، وعدم تنفيذ الاحكام الباتة فيها، منذ عام 1994م وحتى الآن.
- 5. منع السجل العقاري من تثبيت أي حقوق للجنوبيين تخص الارض حتى وان كان فيها حكم قضائي بات، منذ عام 1996م.
- 6. تعطيل تنفيذ الحلول التي اقرتها اللجان الحكومية المتعاقبة لحل مشكلات الارض.
- 7. استخدام القوات المسلحة والامن للاستيلاء على الاراضي، وتسهيل استحواذ المتنفذين عليها وامتلاكها او البناء عليها او بيعها.

سابعاً: ثبت ان خلال الفترة 1990م: 2009م، ساهم الجنوب بما نسبته ( 63.1% ) من كمية انتاج النفط الخام في اليمن. وزادت الاهمية النسبية لانتاج النفط من الجنوب سنة بعد اخرى، من ( 19.4% ) في عام 1993م، الى ( 82.9% ) في عام 2009م. وقد تعرض انتاج النفط في الجنوب للنهب والتبديد والاستحواذ غير المشروع. كما يلي:-

1. ان اجمالي قيمة النفط المنتج من الجنوب خلال الفترة 1990: 2009م يساوي ( 58.199 ) مليار دولار. يمثل ما نسبته ( 72% ) من اجمالي قيمة النفط المنتج في الجمهورية اليمنية البالغة قيمته ( 81.054 ) مليار دولار.
2. ارتفاع نسبة النفط المستخدم في العملية الانتاجية.
3. انخفاض نسبة الاتاوة الخاصة بالدولة.
4. ارتفاع نسبة قيمة نفط الكلفة.
5. ارتفاع نسبة حصص الشركاء.

ثامناً: ثبت بأنه في الجبال التي تقع معظمها في المحافظات الشمالية، تم انشاء ( 1146 ) سد وحاجز مائي تم بناء معظمها بصورة عشوائية وبدون دراسة لجدواها الاقتصادية. ويمثل ذلك تبديدا مزدوجاً للثروات الطبيعية. فمن جهة هي ضياع لمليارات الدولارات المتتامة من تصدير النفط الذي يستخرج جله من الجنوب، ومن جهة اخرى تساهم السدود والحواجز في زيادة تبخر المياه وانخفاض ما يصل منها الى الوديان. والجنوب هو المتضرر الاكبر من ذلك. كما يلي:

1. الانخفاض الكبير في مستوى تدفق السيول في وادي (بناء).
2. الانخفاض الكبير في مستوى تدفق السيول في وادي (تبين).
3. الانقطاع النهائي لوصول مياه السيول الى الاراضي الزراعية في محافظة عدن منذ عام 1992م وحتى الآن. اي لفترة اكثر من (20) عام متتالية، وهو ما لم يحصل طوال التاريخ الموثق.

4. تاسعاً: ثبت تعرض الجنوبيين لاشكال متعددة من التمييز السلبي من امثلتها:-
  1. التمييز ضد الملاك ( كنموذج الملاك في دار الرئاسة في عدن وونظرائهم في صنعاء ).
  2. التمييز ضد المواطنين ( نموذج التكلفة المشتركة عند توصيل الكهرباء في عدن ).

3. التمييز ضد المستثمرين في الرسوم وابعارات الاراضي ( كمشروع (مدينة الفردوس) لصاحبها د. عبدالولي الشميري، ومشروع ( مدينة جنات عدن ) لصاحبها بن فريد وباغلف).
  4. التمييز ضد المشايخ بعدم مساواتهم بنظرائهم من مشايخ الشمال.
  5. التمييز في الراتب بين العمال في (مصافي عدن) ونظرائهم في (مصافي صافر).
  6. التمييز في حرية التعبير ( نموذج ماتعرضت له صحيفة ( الايام ) من ترهيب وتضييق ومحاكمات كيدية، وهجوم عسكري مسلح على مقرها وما تعرضت له صحيفة (الوطني)، وصحيفة ( الطريق).
- عاشرا: تم التحقق من صحة الفرض الخامس وثبت انالتعميم للظواهر الاجتماعية السلبية في الشمال على الجنوب قد تم بالفعل، الا ان الادلة على منهجية ذلك التعميم غير كافية، ومن الظواهر السلبية في الشمال التي تم تعميمها الجنوب، ما يلي:-
1. ظاهرة الظلم والتعسف الاجتماعي
  2. ظاهرة تعاطي القات طوال الاسبوع، وتوسيع نطاق تناولة.
  3. ظاهرة حمل السلاح والتعصب القبلي والثأر والتقطع.
  4. ظاهرة ظلم المرأة، والغاء مكتسباتها في الجنوب.
  5. ظاهرة عدم الاحتكام للنظام والقانون.
  6. ظاهرة الرشوة والاختلاس للمال العام.
  7. ظاهرة التسيب والاهمال في الوظيفة العامة.
  8. ظاهرة التسول.

احدى عشر: تدهور مستوى الخدمات الحكومية في مجالي التعليم والصحة كما يلي:

1. ارتفاع نسبة الامية بين سكان الجنوب من ( 46% ) في عام 1988م، الى ( 49% ) في عام 2006م.
2. انخفاض نسب ( الملتحقين حاليا ) في التعليم. فمن بين ( 21 ) محافظة في اليمن جاءت محافظة حضرموت في المرتبة رقم ( 16 )، واحتلت محافظات ( عدن ، ابين، شبوة، لحج ) المراتب (13، 12، 11، 10 ) على التوالي. وجاءت محافظة ( المهرة ) في المرتبة ( 6 ).
3. انخفاض عدد رياض الاطفال الحكومية في محافظات الجنوب من ( 39 ) روضة الى ( 31 ) روضة. وانخفاض عدد الاطفال الملتحقين فيها من ( 8467 ) طفل الى (7,241) طفل. والقضاء نهائيا على تجربة رياض الاطفال في محافظة شبوة.
4. وجود نسبة ( 22.6% ) من السكان في سن التعليم خارج المدرسة في محافظة عدن. وارتفاع نسبة التسرب من الصف الأول حتى الصف التاسع الى ( 17.6% ) لكلا الجنسين، ( 23% ) للاناث، ( 12.6% ) للذكور.
5. انخفاض الاهمية النسبية لحملة الشهادات العليا ( ماجستير ودكتوراة ) في الجنوب من ( 60% ) قبل الوحدة الى ( 31% ) في عام 2006م. مما يدل على انخفاض نسبة المبعوثين للدراسات العليا في الخارج من ابناء الجنوب.
6. تراجع عدد الاسرة في المستشفيات الحكومية في محافظة عدن من ( 1,700 ) سرير عام 1992م الى (1,437) سرير عام 2006م. بنقص يساوي ( 263 ) سرير أي بنسبة تدهور بلغت ( 15% ).
7. وقوع المحافظات ( عدن،الجوف، لحج، حجة، ابين ، المهرة،) في المراتب الاسوء على التوالي في معدل نمو عدد الاسرة.

اثنا عشر: الوسائل الادارية والقضائية والمناشدات الصحفية، وكذا الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية التي تمت خلال الفترة من عام 1990م، وحتى عام 2006م، فشلت في حل حتى الجانب الحقوقي من القضية الجنوبية، كما يلي:

1. عدم تنفيذ التوجيهات الادارية العليا لكثير من القضايا الحقوقية. بما فيها توجيهات رئيس الجمهورية، ونائبة، ورئيس الوزراء، والوزراء المختصين، والقادة العسكريين.
2. عدم حل مشكلة الحقوق المالية للكثير من المبعدين عن اعمالهم.
3. منع القضاء من حل مشكلات الاراضي وتجميد تنفيذ الاحكام القضائية، ورفض او تجميد الحلول التي توصلت اليها لجان الحل الحكومية حتى الآن.
4. عدم تنفيذ احكام القضاء في الكثير من القضايا الحقوقية الاخرى .
5. عدم التجاوب مع الكم الهائل من المناشدات الصحفية لاستعادة الحقوق المسلوبة.

ثلاث عشر: الانطلاقة المنظمة ( للحراك السلمي ) لابناء الجنوب، في 7 / 7 / 2007م، كانت وسيلة احتجاج حضارية مشروعه، خاصة بعد:-

1. فشل الوسائل الادارية والقضائية والمناشدات الصحفية في استعادة الحقوق المسلوبة.
2. فشل النظام السياسي بطرفية ( السلطة والمعارضة )، في استيعاب القضية الجنوبية.
3. فشل الاحتجاجات الفردية والجماعية المتفرقة في استعادة الحقوق.
4. فشل النظام السياسي في وضع اسس الحكم الرشيد، ومحاربة الفساد.
5. استخدام ابناء مناطقشمال الشمال ( صعده ) العنف المسلح، للمطالبة بحقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية منذ عام 2004م، وتلبية تلك المطالب بتوقيع اتفاقية ( الدوحة ).
6. استخدام ابناء مناطق ( مأرب، وارحب، ونهم، وبنبي ضبيان، ومناطق اخرى ) التقطع واختطاف الأجانب، كوسيلة للضغط على السلطة لنيل حقوقهم. ونجاحهم في ذلك.

لقد كان من الطبيعي والمنطقي ان يرتفع سقف مطالب ( الحراك الجنوبي ) الى الحد الاقصى مثل فك الارتباط/الأستقلال/استعادة الدولة بالنظر لمواجهة السلطة الحراك الجنوبي السلمي بالعنف المفرط، والتضييق، والحصار الاعلامي. ومنذ 7 / 7 / 2007م وحتى 22 فبراير 2012م اقدمت السلطة على اغتيال ( 553 ) شهيد وما يقرب من ( 4,500 ) جريح من نشطاء الحراك السلمي و ( 15,000 ) معتقل.

ثلاثة عشر: يمكن تحديد ماهية القضية الجنوبية في " انها مجموعة كبيرة من القضايا الحقوقية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعاني منها الاغلبية الساحقة من ابناء الجنوب في الجمهورية اليمنية". ويمكن تلخيصهاهم تلك القضايا في التالي:-

1. نصب واحتيال سياسي على ( شراكة ) ابناء الجنوب في الوحدة.
2. حرب واحتلال عسكري لكافة مناطق الجنوب.
3. سلب ونهب للممتلكات العامة والخاصة.
4. تخريب وتدمير مؤسسات القطاع العام والتعاونيوالاستيلاء على منشأتها.
5. طرد وابعاد لمعظم الموظفين الحكوميين الجنوبيين وانتقاص حقوقهم.
6. اقصاء وتهميش سياسي لابناء الجنوب في جميع السلطات.
7. اقصاء وتهميش اقتصادي لمعظم الفئات الاجتماعية في الجنوب.
8. اهدار وتبديد لثروات الجنوب ( النفطية والمائية والسلمكية وغيرها ).
9. ظلم وتعسف اداري وقضائي، وقهر اجتماعي لابناء الجنوب.
10. تعميم للظواهر الاجتماعية السيئة والمتخلفة في الشمال على الجنوب.
11. قتل واصابة وتعذيب وترهيب واعتقال نشطاء الحراك السلمي الجنوبي.

12. تضيق وحصار اعلامي على كافة مواطني مناطق الاحتجاجات السلمية.
13. تواطؤ مع جماعات ارهابية مسلحة وتسليمها مناطق واسعة في الجنوب.
14. تشريد مئات الآلاف من ابناء محافظة (ابين)، وتدمير ونهب ممتلكاتهم.

## الفصل الأول: الإقصاء والتهميش السياسي

بهدف تحديد حجم الإقصاء والتهميش السياسي لأبناء الجنوب تستعرض الدراسة، في هذا الفصل، نماذج من مظاهر الإقصاء والتهميش السياسي، لأبناء الجنوب، وذلك في المباحث التالية:-

- المبحث الأول: إقصاء الشركاء الجنوبيين الذين شاركوا في ترتيبات الوحدة.
- المبحث الثاني: الإقصاء من مجلس الرئاسة، والتهميش في رئاسة الجمهورية.
- المبحث الثالث: الإقصاء والتهميش في السلطة التشريعية.
- المبحث الرابع: الإقصاء والتهميش في السلطة التنفيذية.
- المبحث الخامس: الإقصاء والتهميش في السلطة القضائية.
- المبحث السادس: الإقصاء والتهميش في القوات المسلحة والأمن.
- المبحث السابع: الإقصاء والتهميش في السلطة المحلية.
- المبحث الثامن: الإقصاء والتهميش المعنوي.

### المبحث الأول: إقصاء جميع الجنوبيين المشاركين في ترتيبات الوحدة

بعد أقل من اربع سنوات على تحقيقها، فخلال الفترة 19-22 ابريل 1990م، الموافق للفترة 24 - 27 رمضان 1410 هـ - اي قبل شهر من تاريخ اعلان الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م -، التقت قيادتي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ( الجنوب ) والجمهورية العربية اليمنية ( الشمال ) في مدينة ( صنعاء )، وذلك لترتيب مسائل اندماج قيادتي البلدين. وتقديرا لدورهم التاريخي في تحقيق الاندماج، تم توثيق اسمائهم في العدد رقم ( 1 ) من الجريدة الرسمية للجمهورية اليمنية. والملحق رقم ( 1-1 ) يبين اسماء المشاركين في تلك الاجتماعات التاريخية. وفقد تم اقصاء جميع الجنوبيين المشاركين في تلك اللقاءات بعد اقل من اربع سنوات من تحقيق الوحدة اليمنية.

### المبحث الثاني: الإقصاء والتهميش في مجلس الرئاسة

بناء على المادة رقم ( 2 ) من اتفاقية الوحدة اليمنية، تم تشكيل مجلس رئاسة يتكون من ( 5 ) أشخاص، ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيسا لمجلس الرئاسة ونائبا للرئيس، لمدة المجلس.

وكان إنشاء مجلس للرئاسة في اليمن موضوع ذو دلالات وابعاد مهمة للغاية. ومن اجل إدراك ذلك، نبين الانحدار المناطقي لأعضاء مجلس الرئاسة، وانتماءاتهم القبلية والاثنية والمذهبية، وذلك في الجدول رقم ( 1 ) ادناه.

جدول رقم ( 1 )

الانحدار المناطقي لاجراءات مجلس الرئاسة، وانتماءاتهم القبلية والاثنية

الرقم	العضو	الصفة	الانحدار المناطقي	الانتماء القبلي او الاثني
1	علي عبدالله صالح الاحمر	رئيسا	( صنعاء )	قبيلة حاشد
2	علي سالم البيض	نائبا للرئيس	( حضرموت )	سادة حضرموت
3	القاضي عبدالكريم العرشي	عضوا	( خولان )	قبيلة بكيل
4	عبدالعزیز عبدالغني صالح	عضوا	( تعز )	قبائل تعز
5	سالم صالح محمد	عضوا	( عدن )	قبيلة يافع

من الجدول رقم ( 1 ) اعلاه يتضح التالي :-

1. ان التوزيع الجغرافي لاجراءات مجلس الرئاسة، يحمل دلالة ما بان اليمن مكون من خمس مناطق رئيسية، منها منطقتان في الجنوب، و ثلاث مناطق في الشمال.
2. ان التوزيع الجهوي ( شمال جنوب ) لاجراءات مجلس الرئاسة يتمثل بحصول الجنوب على اثنين والشمال على ثلاثة.
3. ان التوزيع القبلي والاثني لاجراءات مجلس الرئاسة يغطي القبائل الثلاث الكبرى في اليمن وهي قبائل ( حاشد ) و( بكيل ) و( يافع ). ويغطي احدى الاثنتين الكبريين في اليمن، اي ( سادة حضرموت ).

وبالنظر الى تاريخ الصراع السياسي في اليمن يتضح بان مجلس الرئاسة كان انعكاس لنتائج صراعات ما قبل الوحدة. حيث تم تمثيل القبائل والاثنيات المنتصرة. اما القبائل والاثنيات المهزومة في الحروب الاهلية السابقة، فلم يتم تمثيلها. لذلك لم يتم تمثيل:-

1. القوى والقبائل المهزومة في حرب الامام ضد الزرانيق في منطقة ( تهامة ) عام 1926م.
2. القوى والقبائل والمناطق المهزومة في الحرب الاهلية بين الملكيين، والجمهوريين خلال الفترة 1962-1970م، ( الملكيين واتباعهم ).
3. القوى والمناطق والقبائل المهزومة في الحرب الاهلية في الجنوب في ( 13 يناير 1986م )، (المسماة بالزمره ).
4. القوى والمناطق المهزومة في الحرب الاهلية بين جبهة التحرير والجبهة القومية في عام 1967م، (سلاطين ومشائخ الجنوب، وغيرهم).
- 5.

وبالتالي فان شعار ( الوحدة تجب ما قبلها ) لم يتحقق على ارض الواقع. وما تحقق عمليا هو ان ( الوحدة ترث ما قبلها ). ولهذا فان الجمهورية اليمنية، قد ولدت ((مأزومة)) بماضي الصراعات القبلية في اليمن. واستمر التاريخ التناحري يفرض نفسه من جديد، فلم تمضي سوى ( 4 سنوات ) على الوحدة حتى عاد الصراع السياسي في اليمن بتحالفات قبلية جديدة.

وبنتيجة الحرب في عام 1994م، والتعديلات الدستورية التي تلتها، تم الغاء مجلس الرئاسة. وتم عمليا اقصاص ( شركاء الجنوب ) بخسارتهم الـ ( 40 % ) من سلطات مجلس الرئاسة. ولم يعوض

عن ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية بتاريخ 2 أكتوبر 1994 م بتعيين ( اللواء الركن/ عبد ربه منصور هادي، نائباً لرئيس الجمهورية ). وذلك لعدم تحديد مهام للنائب دستوريا او قانونيا. وبالنتيجة اصبح رئيس الجمهورية سلطة فوق كل السلطات. فاليه تنسب كل الانجازات، دون ان يتحمل أي مسؤولية عن الاخطاء والاختافات. فلا يخضع للمسائلة او المحاسبة واصبح عمليا هو ( القانون ) - كما صرح بذلك للشيخ/ حميد بن عبدالله بن حسين الاحمر - . وبعد اقل من عشر سنوات على الغاء مجلس الرئاسة، فإن جميع السلطات قد تركزت بيد رئيس الجمهورية وأسرته وقبيلته. ولتوضيح ذلك انظر الى الملحق رقم ( 1- 2 ). وهكذا فإننا نعتقد بان فكرة وجود مجلس للرئاسة في اليمن كان فيها حكمة وبعد نظر، وكان في الغائة قفز على الواقع، واخلال بالتوازن بين السلطات، وافساح المجال للاقصاء والتهميش، والتوريث، وانتشار الفساد.

### المبحث الثالث: الاقصاء والتهميش في السلطة التشريعية

#### أولاً: مجلس النواب:

بناء على المادة رقم (3) من اتفاقية الوحدة اليمنية تم تشكيل مجلس النواب ( السلطة التشريعية) من حاصل دمج كامل أعضاء مجلس الشورى في الجمهورية العربية اليمنية، مع مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وتم الاتفاق على إضافة (31) عضوا يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة. وبقرار مجلس الرئاسة رقم (4) لسنة 1990م تم تعيين (31) عضو بمجلس النواب واسمائهم في الملحق ( 1- 3 ) - راجع الجريدة الرسمية العدد رقم (1) - . وعلية وصل عدد أعضاء مجلس النواب في الجمهورية اليمنية الى ( 301 ) عضوا. وبالنتيجة فقد اصبحت حصة الجنوب من أعضاء مجلس النواب ( 137 ) نائبا، وحصة الشمال ( 164 ) نائبا.

وهكذا، فان حجم التمثيل في السلطة التشريعية في عام 1990م، قد توزع بنسبة (54%) للشمال و ( 46% ) للجنوب. ومن اجل توضيح حجم الإقصاء والتهميش للجنوب في السلطة التشريعية نورد الجدول رقم (2) أدناه.

جدول رقم ( 2 )  
توزيع مقاعد مجلس النواب بين الشمال والجنوب بعد الوحدة اليمنية

البيان	فترة المجلس	العدد الإجمالي	مقاعد الشمال		مقاعد الجنوب	
			العدد	%	العدد	%
المجلس الاول	1993-90م	301	164	54%	137	45.5%
المجلس الثاني	1997-93م	301	245	81%	56	18.6%
المجلس الثالث	2003-97م	301	245	81%	56	18.6%
المجلس الرابع	2010-2003م	301	245	81%	56	18.6%
مستوى ونسبة إقصاء وتهميش الجنوب مقارنة بالمجلس الاول						
81.4%						

ومن الجدول رقم (2) أعلاه يتضح انخفاض حصة الجنوب في مجلس النواب من (137) عضو في مجلس النواب الأول إلى (56) عضواً في المجالس النيابية اللاحقة. أي ان الجنوب قد خسر (81) مقعداً. وبذلك انخفضت نسبة تمثيل الجنوب في السلطة التشريعية من (46%) الى (19%). أي بانخفاض بلغ (27) نقطة مئوية. وكنتيجة لسيطرة الشمال على (81%) من التمثيل في السلطة التشريعية. وبانتصار الشمال على الجنوب في حرب صيف عام 1994م، فقد أدى ذلك الى:-

1. تعديل الدستور بما يتوافق مع المصالح الحاضرة والمستقبلية للجانب المهيمن.
  2. إصدار القوانين والتشريعات، لصالح تعزيز المركزية الشديدة وشرعنة الاستحواذ الكامل على السلطة والثروة لصالح الفئة المهيمنة في المركز.
  3. إصدار القوانين والتشريعات التي استولت بموجبها الشركات والمؤسسات الحكومية الشمالية على المؤسسات والشركات الحكومية الجنوبية.
  4. إصدار القوانين والتشريعات في جانب الوظيفة العامة لصالح الطرف المهيمن.
  5. إصدار قانون اراضي وعقارات الدولة الذي بواسطته تمت السيطرة على اراضي وعقارات الجنوب وصرفها كهباء للفئة المسيطرة.
  6. إصدار القوانين والتشريعات في جانب الاستثمارات الحكومية لصالح الطرف المهيمن.
- وبذلك تم شرعنة إقصاء وتهميش الجنوب من السلطة والثروة.

#### ثانياً:- المجلس الاستشاري، (مجلس الشورى)

بتاريخ 24 / مايو / 1990م اصدر مجلس الرئاسة قرار رقم ( 5 ) لسنة 1990م قضى بتعيين ( 45 ) مستشاراً، منهم ( 21 ) جنوبي، و ( 24 ) شمالي. أي بنسبة ( 47% ) للجنوب مقابل ( 53% ) للشمال. والملحق رقم ( 1-4 ) يبين الأسماء.

#### المبحث الرابع: الإقصاء والتهميش في السلطة التنفيذية

يمكن إبراز بعض مظاهر الإقصاء والتهميش للجنوبيين في السلطة التنفيذية كالتالي:-

#### 1- الإقصاء والتهميش في مجلس الوزراء:

يبين الجدول رقم (3) أدناه، تناقص عدد الحقايب الوزارية للجنوب في الحكومات المتتالية خلال الفترة 1990م - 2006م.

جدول رقم (3)

Error! Unknown switch 3 الملحق رقم 3 Error! Unknown switch argument.

عدد الحقائب الوزارية للجنوب ونسبتها إلباجمالي الحقائب الوزارية في الحكومات اليمينية خلال الفترة 1990-2006م

الحكومة رقم	من تاريخ	الى تاريخ	رئيس الحكومة	عدد الحقائب الخاصة بالجنوب	اجمالي عدد الحقائب الوزارية	النسبة المئوية
1	مايو 1990م	مايو 1993م	المهندس/ حيدر ابوبكر العطاس	21	39	54%
2	مايو 1993م	اكتوبر 1994م	المهندس/ حيدر ابوبكر العطاس	13	29	45%
3	اكتوبر 1994م	مايو 1997م	عبدالعزيز عبدالغني	9	27	33%
4	مايو 1997م	مايو 1998م	د. فرج سعيد بن غانم	10	29	34%
5	مايو 1998م	ابريل 2001م	د. عبدالكريم الارياني	8	30	27%
6	ابريل 2001م	ابريل 2003م	عبدالقادر عبدالرحمن باجمال	9	35	26%
7	مايو 2003م	فبراير 2006م	عبدالقادر عبدالرحمن باجمال	9	35	26%
8	فبراير 2006م	2011/3/18م	د. علي محمد مجور	8	33	24%

المصدر: الملحق في المجموعه رقم ( 1 ) الجداول ( 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12).

لتوضيح الجدول رقم ( 3 ) اعلاء، فصل كالتالي:-

- شكل المهندس حيدر أبو بكر العطاس أول حكومة في دولة الوحدة، وذلك بموجب القرار الجمهورية رقم (1) بتاريخ 24 مايو 1990م. وفيها تم توزيع مقاعد مجلس الوزراء البالغ عددها ( 39 ) بواقع ( 21 ) مقعد للجنوب، أي بنسبة ( 54% ). و ( 18 ) مقعد للشمال، أي بنسبة ( 46% ). وفي 15 سبتمبر 1990 صدر قرار جمهوري رقم (72) بتعيين (الجنوبي): محمد أحمد سلمان - وزيراً للإسكان والتخطيط الحضري. فارتفعت النسبة الى (55%) للجنوب، مقابل ( 45% ) للشمال. - انظر الملحق رقم ( 1-5 ).
- بعد إجراء أول انتخابات برلمانية على قاعدة التعددية السياسية والحزبية في 27 إبريل 1993م، شكل ( المهندس حيدر أبو بكر العطاس ) الحكومة الثانية للجمهورية اليمينية، وذلك بموجب القرار الجمهوري رقم ( 68 )، بتاريخ 30 مايو 1993م. وعلى الرغم من ان هذه الحكومة كانت ائتلافية بين الأحزاب الثلاثة التي حصلت على اعلى المقاعد في مجلس النواب ( المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليميني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني ). الا ان الجنوب احتفظ برئاسة الحكومة وبـ ( 13 ) مقعد من بين ( 29 ) مقعداً. أي بنسبة ( 45% ) من مقاعد مجلس الوزراء. - انظر ملحق رقم ( 1-6 ).
- بعد انتهاء حرب صيف عام 1994م، وبموجب القرار الجمهوري رقم ( 1 ) بتاريخ 6 أكتوبر 1994م، شكل الأخ/ عبد العزيز عبد الغني - شمالي - الحكومة الثالثة. وكانت حكومة ائتلافية ثنائية تضم حزبي المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، وفي هذه الحكومة انخفض تمثيل الجنوب إلى ( 33% ) - 9 من بين 27 -، - والملحق رقم ( 1-7 ) يبين الأسماء.
- وفي مايو من عام 1997م تم تشكيل الحكومة الرابعة برئاسة الجنوبي ( د. فرج سعيد بن غانم )، وفيها ارتفعت نسبة تمثيل الجنوب الى ( 34% ) - 10 من بين 29 - . والملحق رقم ( 1-8 ) يبين الأسماء.
- 5- استقرت نسبة تمثيل الجنوب في مجلس الوزراء في الحكومات الخامسة، والسادسة، والسابعة، عند ( 27% )، ( 26% )، ( 26% )، على التوالي. والملحق رقم ( 1-9، 10، 11 ) تبين الأسماء.
- 6- في الحكومة الثامنة ( حكومة د. علي محمد مجور )، وصلت حصة الجنوب فيها الى ( 24% ) - 8 من بين 33 - ومعظم الوزراء الجنوبيين في وزارات هامشية. والملحق رقم ( 1-12 ) يبين ذلك.

وهكذا يتضح أنه بتوالي الحكومات في الجمهورية اليمنية فإن نسبة تمثيل الجنوب في مجلس الوزراء كانت تتناقص. حيث انخفضت من ( 54% ) في الحكومة الأولى الى ( 24% ) في الحكومة الثامنة... وإن الوزراء من أبناء الجنوب قد حصلوا على وزارات هامشية. أي أن الجنوب قد تعرض لعملية إقصاء وتهميش كمي ونوعي.

## 2- الإقصاء والتهميش في تعيينات المحافظين:

في عام 1990م كان عدد المحافظات في الجمهورية اليمنية ( 18 ) منها ( 6 ) في الجنوب و ( 12 ) في الشمال. وقد كان جميع محافظي المحافظات الجنوبية من الجنوب، وجميع محافظي المحافظات الشمالية من الشمال حتى 22 يوليو 1991م. وبموجب القرار رقم ( 74 ) لعام 1991م، تم تعيين محافظين جدد لجميع المحافظات باستثناء محافظة عدن. وابتداءً من ذلك ارتفع نصيب الجنوب الى ( 8 ) محافظين. أي أن الجنوب حصل على نسبة ( 44% ). وبموجب القرار رقم ( 2 ) الصادر بتاريخ 3 يناير 1993م تم تعيين الاخ / عبدالله علي عليوة محافظاً لمحافظة الجوف فارتفع نصيب الجنوب الى ( 9 ) محافظين. أي ما نسبته ( 50% ). الملحق رقم ( 1 - 13 ) يبين الاسماء.

أما بعد حرب صيف عام 1994م فقد تناقصت حصة الجنوب تدريجياً ( مع كل تعديل جديد ) وفي عام 2006م - قبل قيام الحراك السلمي - أصبح جميع محافظي المحافظات الجنوبية من الشمال. وهم على النحو التالي :-

- |                  |                       |
|------------------|-----------------------|
| 1. محافظة عدن    | احمد محمد الكحلاني    |
| 2. محافظة لحج    | عبدالوهاب يحي الدرة   |
| 3. محافظة أبين   | محمد صالح شملان       |
| 4. محافظة المهرة | محمد عبد الله الحرازي |
| 5. محافظة الضالع | محمد العنسي           |
| 6. محافظة شبوة   | محمد علي الرويشان     |
| 7. محافظة حضرموت | طه عبد الله هاجر      |

المصدر: موقع صوت الجنوب على الانترنت.

## 3- الإقصاء والتهميش في وظائف السلك الدبلوماسي:

وفقاً لإفادة السفير/ قاسم عسكر جبران فان تعيين السفراء في دول العالم قد تم بالمناصفة العديدة والنوعية ( أهمية الدولة ) دولة للجنوب مقابل دولة للشمال وذلك وفقاً لدرجة متانة العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين تلك الدولة والجمهورية الشطرية، وكانت الجامعة العربية للشمال مقابل الأمم المتحدة للجنوب. والملحق رقم ( 1-14 ) يبين ذلك. وللمقارنة في عام 2006م، فانهم بين أسماء سفراء اليمن في (20) من عواصم الدول ذات التأثير السياسي والاقتصادي الأكبر على المستويين العالمي والعربي، لا يوجد بينهم جنوبي واحد. والجدول رقم (4) أدناه، يبين ذلك.

جدول رقم ( 4 )  
أسماء السفراء في الـ ( 20 ) دولة الاهمفي عام 2006م

الدولة	اسم السفير	الرقم
امريكا	السفير / عبد الوهاب عبد الله الحجري	1
بريطانيا	السفير / محمد طه مصطفى	2
روسيا	السفير / عبد الوهاب محمد الروحاني	3
الصين	السفير / مروان عبد الله نعمان	4
المانيا	السفير / يحيى علي الأبيض	5
كندا	السفير / عبد الله عبد الولي ناشر	6
الهند	السفير / مصطفى أحمد محمد نعمان	7
تركيا	السفير / نوريه عبد الله أحمامي	8
هولندا	السفير / عبد الملك عبد الرحمن الارياي	9
بلجيكا	السفير / عبد الوهاب محمدا لشوكاني	10
ايران	السفير / جمال عبد الله السلال	11
السعودية	السفير / محمد علي محسن الأحول	12
مصر	السفير / عبد الولي عبد الوارث الشميري	13
سوريا	السفير / صلاح علي أحمد العنسي	14
عمان	السفير / عبد الله علي الرضي	15
قطر	السفير / يحيى حسين أعرشي	16
الإمارات	السفير / عبد الواحد محمد فارغ	17
الأردن	السفير / حسين طاهر بن يحيى	18
المغرب	السفير / أحمد عبد الله الباشا	19
السودان	السفير / هزاع عبده محمد الولي	20

المصدر: بيانات موقع صوت الجنوب على الانترنت.

### المبحث الخامس: الإقصاء والتهميش في السلطة القضائية

يمكن ابراز نماذج من مظاهر اقصاء وتهميش الجنوبيين في السلطة القضائية، وذلك على النحو التالي:-

#### 1- الإقصاء والتهميش في مجلس القضاء الاعلى:

كان عدد الجنوبيين في مجلس القضاء الاعلى بعد الوحدة (5 من بين 11). أي بنسبة ( 46%) . ويبلغ عدد الجنوبيين في مجلس القضاء الاعلى في عام 2006م (2 من بين 8). أي بنسبة (25%) . والجدول رقم ( 5 ) يبين اسماء اعضاء مجلس القضاء الاعلى في اول تشكيلة له بعد الوحدة، وفي تشكيلته الحالية.

#### جدول رقم ( 5 )

أسماء أعضاء مجلس القضاء الاعلى

في أول تشكيلة له بعد الوحدة، وفي تشكيلته الحالية ( عام 2009 م )

الرقم	تشكيل أول مجلس قضاء بعد الوحدة	الصفة	التحديد
1	فخامة الأخ/علي عبد الله صالح- رئيس مجلس الرئاسة	وئيسا	شمالي

2	الأستاذ/عبد الواسع سلام- وزير العدل	عضوا	جنوبي
3	القاضي/ محمد إسماعيل الحجي – رئيس المحكمة العليا	عضوا	شمالي
4	القاضي/محمد علي البدري – النائب العام	عضوا	شمالي
5	القاضي/أحمد عمر بامطرف – النائب الأول لرئيس المحكمة	عضوا	جنوبي
6	القاضي/شرف علي حمود - النائب الثاني لرئيس المحكمة العليا	عضوا	شمالي
7	القاضي/أحمد عبد الله الحجري – نائب وزير العدل	عضوا	شمالي
8	القاضي.د/ محفوظ عمر خميس – رئيس هيئة التقطيش القضائي	عضوا	جنوبي
9	القاضي/ أحمد محمد الجوبي - عضو المحكمة العليا	عضوا	شمالي
10	القاضي.د/علي ناصر سالم – عضو المحكمة العليا	عضوا	جنوبي
11	القاضي/ سعيد محسن ناشر- عضو المحكمة العليا	عضوا	جنوبي
الرقم	تشكيل مجلس القضاء الأعلى حالياً	الصفة	التحديد
1	القاضي/ عصام عبد الوهاب السماوي- رئيس المحكمة العليا	رئيسا	شمالي
2	الدكتور/غازي شائف الأغبري- وزير العدل	عضوا	شمالي
3	الدكتور/عبد الله العلفي- النائب العام	عضوا	شمالي
4	الدكتور/محمد محمد الغشم- الأمين العام	عضوا	شمالي
5	الدكتور/عبد الله أحمد فروان- رئيس هيئة التقطيش القضائي	عضوا	شمالي
6	الدكتور/علي ناصر سالم – النائب الثاني لرئيس المحكمة العليا	عضوا	جنوبي
7	القاضي/خميس سالم الديني- عضو المحكمة العليا	عضوا	جنوبي
8	الدكتور / يحيى محمد الجرافي – عميد المعهد العالي للقضاء	عضوا	شمالي

المصدر: بيانات موقع المحكمة العليا على الانترنت وأضاف الباحث التحديد (شمالي جنوبي).

### المبحث السادس: الإقصاء والتهميش في السلطة المحلية

بالإضافة إلى ان جميع محافظي محافظات الجنوب قد أصبحوا غير جنوبيين، كما اشرنا الى ذلك سابقاً، فان الملحق رقم (1- 16) يبين انه في عام 2006م كان هناك ( 57 ) موقع قيادي رئيسي في السلطة المحلية في المحافظات الجنوبية، تقف على رأسها عناصر من الشمال. مما يدل على إن الإقصاء والتهميش لم يقتصر على السلطة المركزية فقط بل تجاوز ذلك ليصل الى السلطة المحلية أيضاً.

### المبحث السابع: الإقصاء والتهميش في القوات المسلحة واحتلال الجنوب

#### اولاً: الإقصاء والتهميش في القوات المسلحة والامن

بلغ الإقصاء والتهميش للجنوبيين إلذروته في القوات المسلحة. وكشفت الاعتصامات والمظاهرات للمقاعدين والمتقاعدين العسكريين الجنوبيين في الأعوام 2006- 2008م، المستوى الكبير والحجم الواسع لذلك الإقصاء والتهميش.

ووفقاً لتقرير رئيس مجلس الوزراء (د. علي محمد مجور) أمام مجلس النواب عن ((التطورات الاقتصادية في اليمن)) بتاريخ 18 / 2 / 2008م. وفي النقطة الخاصة بمعالجة مشكلة المتقاعدين العسكريين كنتيجة لحرب صيف عام 1994م، ينص التقرير بالتالي:

"عدد الحالات التي تمت دراستها ومراجعتها لأغراض المعالجة حوالي (113604) حالة تسوية وتظلم. بلغ عدد الحالات التي تمت معالجتها ( 86246 ) حالة منها ( 58461 ) حالة لمنتسبي وزارة الدفاع. ( 20629 ) حالة لمنتسبي وزارة الداخلية. ( 7156 ) حالة لمنتسبي الأمن السياسي".

ويمكن أيضاً إبراز بعض مظاهر الإقصاء والتهميش للجنوبيين في القوات المسلحة، وذلك على النحو التالي:-

1. تقدر نسبة الجنوبيين في القوات المسلحة بـ ( 12.3 % ) - ويشمل ذلك المعادين الى وظائفهم المشار إليهم أعلاه. والملحق رقم ( 1-16 ) يبين طريقة تقديرنا لذلك.
2. عدد الجنوبيين المعيّنين في قيادة المناطق ( 1 من 5 ). أي بنسبة 20%.
3. عدد الجنوبيين المعيّنين في قيادة الألوية ( 11 من 54 ). أي بنسبة 20%.

### ثانياً: احتلال الجنوب

يمكن اثبات ان الوحدة ( الطوعية ) التي تحققت في 22 مايو قد انتهت بحرب صيف عام 1994م، وقد تحول الوضع عملياً الى واقع ( احتلال )، وذلك من خلال التالي:-

#### 1- تدمير جيش الجنوب بصورة نهائية

بنتيجة حرب صيف عام 1994م وما تلاها تم تدمير جيش الجنوب بصورة نهائية. وبناء على ما أورده الأخ/ أديب السيد في موقع نيوز يمن الإخباري فإن قوام الجيش الجنوبي كان ( 40 ) لواءً نضامياً، منها:-

أ- القوات البرية وتتكون من ( 16 ) لواء مشاة، و ( 4 ) ألوية مشاة ميكانيكية، و ( 3 ) ألوية دبابات، و ( 4 ) كتائب مستقلة، و ( 3 ) ألوية مدفعية وصواريخ.

ب - القوات الجوية والدفاع الجوي وتتكون من ( 8 ) ألوية.

ج - القوات البحرية وتتكون من ( 6 ) ألوية بحرية وصواريخ ومدفعية وإنزال وحراسات.

د - ( 18 ) دائرة تابعة لرئاسة الأركان العامة بمختلف أنواعها وتخصصاتها.

هـ - كليتين عسكريتين، و ( 12 ) مدرسة تخصصية بمختلف صنوف القوات المسلحة.

#### 2- الانتشار العسكري والامني البديل لوحدات القوات المسلحة والامن في الجنوب

الجدول رقم ( 6 ) ادناه يبين ضخامة حجم الانتشار العسكري والامني البديل لوحدات القوات المسلحة والامن في الجنوب.

جدول رقم ( 6 )

المناطق والمعسكرات والوحدات العسكرية البديلة في الجنوب

البيان	الرقم
قيادة المنطقة الشرقية المكلا حضرموت	1
قيادة المنطقة الجنوبية عدن	2
قيادة المحور الشرقي القيضه المهرة	3
قيادة محور سيئون حضرموت	4
قيادة محور عتق شبوة	5

Error! Unknown switch 3 الملحق رقم 3 Error! Unknown switch argument.

6	قيادة محور أبين
7	قيادة محور العند لحج
8	قيادة محور الضالع
9	قيادة محور صلاح الدين عدن
10	ألوا/ 135 معزز في الضالع وحالمين والشعيب وجحاف وردفان
11	ألوا/ 56 دبابات في معسكر بدر عدن خورمكسر عدن
12	ألوا/ 27/ ميكا المكلا حضرموت
13	ألوا/ 37 مدرع الخشعة حضرموت
14	ألوا/ 113 مدرع من الفرقة الأولى مدرع في مدينة زنجبار محافظة أبين
15	قواعد جوية وألوية واسراب طيران في عدن والعند والريان والقيضة وعتق
16	قواعد ووحدات بحرية في عدن وخلف حضرموت ونشطون المهرة
17	قوات العمالة في أبين وتتكون من حوالي أربعة ألوية
18	قوات خالد وتتكون من أكثر من أربعة ألوية في منطقة صلاح الدين والبريقا
19	قوات الاحتياط وتتكون من أكثر من ثلاثة ألوية قاعدة العند
20	ألوا/ الثاني معزز دبابات من الفرقة الأولى مدرع منطقة الملاح في ردفان
21	وحدات الجمارك والمرور و أمن المطارات والمواني ونقاط المرور الحدودية
22	وحدات للأمن المركزي في عواصم المحافظات والمديريات
23	وحدات للشرطة العسكرية في عدن وحضرموت
24	وحدات من الحرس الجمهوري في عدن والمكلا
25	الأمن السياسي وينتشر في كل مكان
26	معسكر الريان معسكر 7 يوليو حضرموت
27	معسكر جبل خلف حضرموت
28	معسكر القبيضة
29	معسكر سينون
30	معسكر الخشعة
31	معسكر بدر عدن
32	معسكر طارق عدن
33	معسكر الفتح عدن
34	معسكر النصر عدن
35	معسكر صلاح الدين عدن
36	معسكر الجلا عدن
37	معسكر سبا عدن
38	معسكر 20 عدن
39	معسكر ردفان عدن
40	معسكر الصولبان عدن
41	معسكر الدفاع الجوي بير فضل عدن
42	معسكر المنصورة عدن
43	معسكر دار سعد عدن
44	معسكر العند معسكر قاعدة 7 يوليو لحج
45	معسكر القاعدة الجوية العند لحج
46	معسكر الكبيسي ردفان لحج
47	معسكر كرش لحج
48	معسكر خرز لحج
49	معسكرات الضالع

معسكر 7 اكتوبر أبين	50
معسكرات قوات العمالة أبين	51
معسكر لودر	52
معسكر ميكيراس	53
معسكر عتق	54
معسكر بيحان	55
معسكر العبر	56
معسكر ثمود	57
معسكر رماة	58
معسكرات جزيرة سقطرة	59
معسكرات جزر حنيش	60
معسكرات جزيرة ميون	61
معسكرات جزيرة كمران	62
معسكرات الأمن المركزي في المحافظات والمديريات	63
معسكرات وإدارات الأمن السياسي في المحافظات والمديريات	64
مراكز الشرطة في المحافظات والمديريات	65
المعسكرات والوحدات العسكرية المرافقة لشركات النفط	66
الأمن القومي وينتشر في كل مكان	67

المصدر: موقع صوت الجنوب على الانترنت

وهكذا، باخذ واقع الإقصاء والتهميش لأبناء الجنوب في القوات المسلحة والأمن المشار اليه أعلاه، وبالنظر إلى واقع تدمير الجيش الجنوبي بصورة نهائية، والانتشار العسكري والأمني البديل لوحدات القوات المسلحة والأمن على طول وعرض مساحة الجنوب يتضح بصورة جلية ان الوضع بعد حرب صيف عام 1994م قد تحول من واقع ( وحدة طوعية ) إلى واقع ( احتلال عسكري ) واضح المعالم.

### المبحث الثامن: التهميش المعنوي للجنوبيين

يمكن اثبات مظاهر التهميش المعنوي للجنوب من خلال تغيير حوالي ( 9552 ) من الاسماء والرموز الجنوبية من الشوارع والمدارس والمستشفيات وقناة عدن التلفزيونية وكذلك سحب معظم الكتب الخاصة بالجنوب، واحراقها، بما فيها كتب الاحصاء السنوي والجريدة الرسمية للفترة ما قبل عام 1994م. بحيث يتضح بانها كانت محاولة ممنهجة لمحو الجنوب وما يذكر به من اللغة والجغرافيا والتاريخ.



## الفصل الثاني: الإقصاء والتهميش الاقتصادي

يهدف تبيان حجم (الجانب الحقوقي للقضية الجنوبية)، يستعرض الباحث في هذا الفصل، نماذج من مظاهر الإقصاء والتهميش الاقتصادي، ضد الجنوبيين، وذلك، بالمباحث التالية:-  
المبحث الأول: الإقصاء والتهميش في مجال العمل والتوظيف.  
المبحث الثاني: الإقصاء والتهميش للتجار والمقاولين والمستثمرين.  
المبحث الثالث: الإقصاء والتهميش للسلطين والشيوخ والعقال الجنوبيين.

### المبحث الأول: الإقصاء والتهميش في مجال العمل والتوظيف.

أولاً: تصدر المحافظات الجنوبية لاعلى مستويات البطالة.

من اجل اثبات حجم الإقصاء والتهميش الذي تعرضت له المحافظات الجنوبية في مجال العمل والتوظيف نورد الجدول رقم ( 7 ) ادناه، الذي يبين مستويات البطالة بين الذكور في محافظات الجمهورية اليمنية.

جدول رقم ( 7 )

مستوى البطالة ( بين الذكور ) في المحافظات الجنوبية والشمالية

كنسبة من القوى العاملة، وكنسبة من قوة العمل، وفقاً لمسح ميزانية الاسرة لعام 2006م

المحافظة	عدد السكان 15 سنة فأكثر	غير النشطين إقتصادياً	قوة العمل	المشتغلين	المتعطلين	نسبة البطالة من القوى البشرية	نسبة البطالة من قوة العمل
اب	255,637	701,140	554,496	790,446	764,49	0.08	10%
ابين	368,129	336,29	032,100	499,84	533,15	0.12	16%
الامانه	845,502	591,132	254,370	107,312	147,58	0.12	16%
البيضاء	682,146	703,44	979,101	803,90	176,11	0.08	11%
تعز	043,571	416,157	628,413	552,350	076,63	0.11	15%
الجوف	541,99	951,23	590,75	429,62	161,13	0.13	17%
حجة	770,382	798,63	972,318	977,288	995,29	0.08	9%
الحديدة	654,636	925,75	729,560	486,521	243,39	0.06	7%
حضرموت	267,302	301,83	966,218	833,179	133,39	0.13	18%
ذمار	248,378	822,71	426,306	701,287	725,18	0.05	6%
شبه	858,141	638,34	221,107	731,79	490,27	0.19	26%
صعدة	227,194	958,16	269,177	547,162	722,14	0.08	8%
صنعا	265,274	871,34	394,239	260,224	134,15	0.06	6%
عدن	147,187	141,45	006,142	974,97	032,44	0.24	31%
لحج	897,194	800,51	096,143	601,104	495,38	0.20	27%
مارب	739,57	882,17	856,39	339,35	517,4	0.08	11%
المحويت	028,132	110,21	918,110	700,106	218,4	0.03	4%
المهرة	130,23	183,6	948,16	502,12	446,4	0.19	26%
عمران	665,236	839,14	826,221	749,210	077,11	0.05	5%
الضالع	326,131	048,35	278,96	516,82	762,13	0.10	14%
ريمه	283,115	275,24	009,91	704,87	305,3	0.03	4%
الإجمالي	238,475,5	286,126,1	952,348,4	801,829,3	151,519	0.09	12%
المحافظات الجنوبية	993,109,1	447,285	547,824	656,641	891,182	0.16	22%
المحافظات الشمالية	245,365,4	842,840	404,524,3	144,188,3	260,336	0.08	10%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء: مسح ميزانية الاسرة لعام 2006م جدول العمل

من واقع بيانات الجدول رقم ( 7 ) اعلاه، يتضح التالي:-

Error! Unknown switch 3 Error! Unknown switch argument.

1. ان نسبة البطالة بين الذكور في محافظة عدن هي الاعلى ( 31% ). تليها محافظة لحج ( 27% ). تليها محافظتي شبوة والمهرة ( 26 % ). تليهما محافظة حضرموت ( 18 %). أي ان الخمس المراتب الاعلى للبطالة بين الذكور هي في المحافظات الجنوبية.
2. ان المحافظات الجنوبية، ومحافظة الجوف تتصدر المراتب الثمانية الاعلى في الجمهورية.
3. ان نسبة البطالة بين الذكور في المحافظات الجنوبية ( 22 % )، بينما نسبتها في المحافظات الشمالية تساوي ( 10 % ). أي أن مستوى البطالة في المحافظات الجنوبية اكثر من ضعف مستواها في المحافظات الشمالية.

### ثانياً: الإحالة إلى ( العمالة الفائضة ) و ( التقاعد المبكر ).

وفقاً لبيانات وزارة العمل والخدمة المدنية على موقعها على الانترنت فقد بلغ عدد المحالين الى العمالة الفائضة في الجمهورية اليمنية، في بداية عام 2008م ( 24601 ) موظف. وبلغ عدد الاحالة الى التقاعد المبكر ( 12497 ) موظف. والاغلبية الساحقة ان لم يكن جميع المحالين الى ( العمالة الفائضة ) و ( التقاعد المبكر ) هم من الجنوبيين.

ثالثاً: استراتيجية الابعاد عن العمل لموظفي الخدمة المدنية من ابناء الجنوب وفقاً لبيانات وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، يبين الجدول رقم ( 8 ) ادناه اجمالي عدد الموظفين الحكوميين من ابناء الجنوب المخطط ابعادهم عن العمل في اطار الاستراتيجية.

جدول رقم ( 8 )

عدد الموظفين الحكوميين من ابناء الجنوب المخطط ابعادهم عن اعمالهم وفقاً لاستراتيجية وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، في بداية عام 2009م

اسم الوحدة الادارية ( الوزارة )	ابين	الضالع	حضرموت	عدن	الاجمالي
المغتربين	0	1	8	0	9
الشئون القانونية	6	8	14	0	28
التخطيط والتعاون الدولي	28	6	53	0	87
الخدمة المدنية والتأمينات	89	52	105	0	246
المالية	346	179	578	0	1103
الادارة المحلية	465	284	860	0	1609
التعليم الفني والتدريب المهني	285	13	603	0	901
الصحة العامة والسكان	2381	1070	4298	0	7749
الشئون الاجتماعية والعمل	72	19	349	0	440
الشباب والرياضة	18	9	35	0	62
الثقافة	0	29	187	0	216
السياحة	0	3	87	0	90
الاعلام	0	4	83	0	87
الاشغال العامة والطرق	459	223	1043	3064	4789
الزراعة والري	0	110	1024	0	1134
الثروة السمكية	26	0	270	0	296
النفط والمعادن	0	0	54	0	54
النقل	32	5	19	0	56
الصناعة والتجارة	94	15	258	0	367
التوجيه والارشاد	0	21	93	0	114
اجمالي عدد المبعدين في كشوفات محافظات الجنوب	4301	2051	10021	3064	19437
اجمالي عدد المبعدين الجنوبيين في كشوفات السلطة المركزية					4275

المصدر: موقع وزارة الخدمة المدنية والتأمينات دائرة الميزانية، على الإنترنت

من واقع بيانات الجدول رقم ( 8 ) اعلاة يتضح ان الكشوفات الرسمية تظهر انه في اطار استراتيجية وزارة الخدمة المدنية والعمل في عام 2009م، هناك (19437) موظف مبعدين عن اعمالهم على المستوى المحلي ( المحافظات الجنوبية )،بالاضافة الى حوالي (4275) موظف جنوبي ضمن كشوفات السلطة المركزية. ووضع هؤلاء في اطار الاستراتيجية يعني ان اسمائهم لا تزال ضمن كشوفات الموظفين الرسميين ولكنهم مرشحون للاحاله التدريجية الى ( العماله الفائضة ) في الاعوام القادمة.

ويعود تصدر المحافظات الجنوبية لاعلى مستويات البطالة،ولمعظم حالات الاحالة الى ( العماله الفائضة ) و ( التقاعد المبكر )،و( الابعاد في اطار الاستراتيجية )،الى الاسباب التالية:-

#### السبب الاول: اقضاء الجنوبيين من عماله الاجر اليومي

بتأثير انتقال العماله الحرة الرخيصة والاكثر نشاطا وحيوية من الشمال الى الجنوب، تم اقضاء شبة كامل لعماله الاجر اليومي الجنوبية. وباستخدام بيانات مسح ميزانية الاسرة، وبيانات كتاب الاحصاء السنوي لعام 2007م، فقد تم تقدير عدد عمال الاجر اليومي الجنوبية التي تم اقصاؤها بـ ( 193600 عامل ).

#### السبب الثاني: التقاعد القسري للعسكريين الجنوبيين.

كما اوردنا سابقا ونكرر بانه وفقا لتقرير رئيس مجلس الوزراء ( د. علي محمد مجور ) امام مجلس النواب عن (( التطورات الاقتصادية في اليمن )) بتاريخ 28 / 2 / 2008م افاد التقرير بان " عدد الحالات التي تمت دراستها ومراجعتها لأغراض المعالجة حوالي (113604) حالة تسوية وتظلم. بلغ عدد الحالات التي تمت معالجتها (86246) حالة منها (58461) حالة لمنتسبي وزارة الدفاع.(20629) حالة لمنتسبي وزارة الداخلية.(7156) حالة لمنتسبي الأمن السياسي. ولم تطل المعالجات التي يشير اليها رئيس الوزراء سوى التسوية المالية فقط.

#### السبب الثالث: فقدان عدن لكونها عاصمة سياسية، والغاء الدواوين المركزية فيها.

بموجب اتفاق الوحدة اصبحت مدينة صنعاء عاصمة الكيان الجديد. وبسقوط صفة العاصمة السياسية عن عدن، تم الغاء دواوين الوزارات فيها. وبسبب تعثر تحويلها الى عاصمة اقتصادية وتجارية، ولعدم اعاده تأهيل العماله او الاستفاده منهم في محافظات اخرى وصل عدد ( العماله المدنية الفائضة ) فيها الى ( 25341 ) موظف.

السبب الرابع: نهب وتخريب وتدمير المرافق الحكومية والقطاع العام والتعاوني في الجنوب. وتثبت المقارنة بين الواقع الحالي والبيانات المستقاة من واقع النتائج النهائية لتقرير حصر المنشآت، الصادر عن الجهاز المركزي للاحصاء المنفذ في ديسمبر 1994م، انه تم نهب وتخريب وتدمير :-

- 1- ( 255 ) مرفق حكومي، كان يعمل فيها اكثر من ( 20000 ) موظف.
  - 2- نهب وتخريب ( 333 ) مؤسسة قطاع عام لها ( 859 ) فرع،تمتلك ( 1192 ) منشأة منها (1088) منشأة كانت عاملة في ديسمبر 1994م، وكان يعمل فيها (37279) عامل.
  - 3- نهب وتخريب ( 266 ) تعاونية لها ( 501 ) فرع تمتلك ( 767 ) منشأة. كان عدد المنشآت العاملة منها في ديسمبر 1994م، ( 709 ) منشأة، يعمل فيها ( 3839 ).
- وسوف نستعرض تفاصيل ذلك في الفصل الثالث.

#### السبب الخامس - تعثر العملية الاستثمارية في محافظات الجنوب

لدراسة مستوى التعثر في العملية الاستثمارية في الجنوب نورد الجدول رقم ( 9 ) ادناه.

جدول رقم (9)  
تصنيف المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار،  
خلال الفترة 1992م - 2008م

م	البيان	المسجلة	الملغية	غير المنفذة	المخالفة	لم تبدأ	المتعثرة	قيد التنفيذ	المنفذة	المنفذة او قيد التنفيذ	غير الناجحة
1	المركز الرئيسي	520,3	142	432	261	503	64	122	1996	2118	402,1
2	عدن	258,1	630	188	26	145	7	26	236	262	996
3	تعز	441	51	79	32	37	9	26	207	233	208
4	الحديدة	413	18	32	33	113	8	23	186	209	204
5	لحج	146	24	6	3	62	3	6	42	48	98
6	اب	56	2	0	3	15	1	7	28	35	21
7	ابين	3	0	0	0	3	0	0	0	0	3
8	حضرمت	624	172	70	17	123	28	18	196	214	410
9	المهرة	97	0	0	6	57	9	8	17	25	72
10	مارب	1	0	0	0	0	0	0	1	1	0
11	سيئون	139	0	0	0	66	1	11	61	72	67
	الاجمالي	698,6	039,1	807	381	1124	130	247	2970	3217	481,3
	في الشمال	431,4	213	543	329	668	82	178	418,2	2596	835,1
	في الجنوب	267,2	826	264	52	456	48	69	552	621	646,1
	% من المسجلة في الشمال	100%	5%	12%	7%	15%	2%	4%	55%	59%	41%
	% من المسجلة في الجنوب	100%	36%	12%	2%	20%	2%	3%	24%	27%	73%

المصدر: قاعدة بيانات الهيئة العامة للاستثمار، المركز الرئيسي، صنعاء.

من بيانات الجدول رقم (9) اعلاه يتضح التالي:-

1. ان الهيئة العامة للاستثمار تعرف (( التعثر )) بصورة ضيقة للغاية، وتعطي المشاريع المتعثرة مسميات عديدة وذلك لتشثيت نسبتها الكبيرة، لعدم اظهار الحقيقة.
  2. من بين المشاريع الاستثمارية المسجلة في محافظات الجنوب البالغ عددها ( 2267 ) مشروعا، تعثر ( لم ينفذ ) منها ( 1646 ) مشروعا. أي بنسبة وصلت الى ( 73% ). وبلغ عدد المشاريع الاستثمارية المتعثرة ( 265% ) من عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة او قيد التنفيذ.
  3. ان ارتفاع نسبة تعثر المشاريع الاستثمارية، في محافظات الجنوب، تعود الى عاملين رئيسيين، هما:-
    - I. الغاء ( 826 ) مشروع، بما نسبته ( 36% ) من اجمالي عدد المشاريع المسجلة
    - II. تم توزيع اراضي معظم المشاريع الملغاة على متنفذين، ومشائخ من الشمال ، وقيادات عسكرية وامنية، ووزراء، وكبار المسؤولين. أي ان الالغاء كان مجرد تغطية على نهب لاراضي المستثمرين -.
    - III. عدم البدء في ( 456 ) مشروع، بما نسبته ( 20% ) من اجمالي المشاريع المسجلة.
- وتعود اسباب عدم البدء في تنفيذ هذه المشاريع الى وجود اما مشكلات قانونية تم توقيف اجراءات حلها لاسباب سياسية، او قصور في البنية التحتية.
- أي ان سياسة الاقصاء الممنهج للمستثمرين الجنوبيين تتحمل مسئولية تعثر ( 56% ) من المشاريع الاستثمارية المسجلة في محافظات الجنوب.

4. من بين المشاريع الاستثمارية المسجلة في محافظات الشمال البالغ عددها (431،4) مشروعا، ( لم ينفذ ) منها ( 835،1 ) مشروعا. أي ان نسبة تعثر المشاريع الاستثمارية المسجلة في محافظات الشمال تساوي (41% ).
5. ان الاسباب الرئيسة لتعثر المشاريع الاستثمارية المسجلة في محافظات الشمال، تعود الى:-

- عدم البدء في المشروع ( 15% ) من اجمالي المشاريع المسجلة.
- عدم التنفيذ ( 12% ) من اجمالي المشاريع المسجلة.
- المخالفة ( 7% ) من اجمالي المشاريع المسجلة.

والاختلاف الكبير بين نسب اسباب تعثر المشاريع الاستثمارية في الشمال عنه في الجنوب تؤكد سياسة الاقصاء الممنهج للمستثمرين من ابناء الجنوب. ومن الجدير بالاشارة اليه، ان معظم المشاريع المسجلة في المركز الرئيسي والمصنفه في خانتي ( مشاريع لم تبدء ) وعددها ( 503 ) و ( المشاريع الملغية )، وعددها ( 142 )، هي في الواقع مشاريع استثمارية مسجلة في المركز الرئيسي ولكنها متوطنة في محافظات الجنوب. مما يؤكد بان نسبة تعثر المشاريع الاستثمارية في الجنوب هي اكبر من النسبة ( 73% ) التي اعتمداها. بل انها اقرب الى نسبة التعثر المسجلة في محافظة عدن التي بلغت ( 78% ).

#### السبب الخامس: تصفية كثير من المؤسسات الحكومية وتحويل عمالتها،

الى صندوق الخدمة المدنية ( عمالة فائضة )، ومن امثلتها:-

- 1- المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء
- 2- المؤسسة العامة للألبان
- 3- المؤسسة العامة للحفر
- 4- شركة التجارة الخارجية والحبوب
- 5- شركة النصر للتجارة الحرة.

#### السبب السادس: استيلاء المؤسسات والشركات الحكومية الشمالية على ممتلكات

المؤسسات والشركات الحكومية الجنوبية وعدم استيعاب عمالتها او استيعاب جزؤ

من العماله. ومن امثلتها :-

- أ- مؤسسات تم الاستيلاء عليها من قبل المؤسسة الاقتصادية العسكرية وهي:-
- 1- شركة التجارة الداخلية ( المؤسسة اليمنية للتجارة ) ( عدم استيعاب كامل )
  - 2- المؤسسة العامة للاقمشة والكهربائيات ( عدم استيعاب كامل )
  - 3- المؤسسة العامة للمطاحن. ( عدم استيعاب كامل )
  - 4- المؤسسة العامة للملح ( استيعاب جزئي )
  - 5- مؤسسة اللحوم ( عدم استيعاب كامل )
- ب - دار الهمداني للطباعة والنشر تم الاستيلاء عليها من قبل المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي. وتم استيعاب جزئي لعمالتها.
- ج - المؤسسة العامة للبناء والاسكان تم الاستيلاء عليها من قبل المؤسسة العامة للطرق والجسور. ولم يتم استيعاب الا عدد قليل من عمالتها.
- د - مصنع الأدوات الزراعية تم الاستيلاء عليه من قبل المؤسسة العامة للخدمات الزراعية. بدون استيعاب كامل لعمالتها
- هـ - مؤسسة الطيران الجنوبية ( اليمدا ) وتم الاستيلاء عليها من قبل مؤسسة الطيران ( اليمنية ) باستيعاب جزئي لعمالتها.

#### السبب السابع: تطبيق برنامج الخصخصة على مؤسسات الجنوب فقط.

حيث تمت الخصخصة بالبيع لكثير من المؤسسات منها:-

- 1- الشركة الوطنية للأسفنج والأثاث المعدني  
 3- شركة الطلاء والأملشن  
 5- مؤسسة أوسان لصناع البسكويت  
 2- الشركة اليمنية للصناعات المطاطية  
 4- مؤسسة الاصطياد الساحي  
 كما تمت الخصخصة بالتأجير، لمؤسسات كثيرة أخرى، منها:-  
 1- مصنع الأحذية الجلدية  
 3- تعاونية الصناعات الجلدية  
 5- مصنع الزيوت النباتية (المنصورة)  
 7- مصنع الزيوت النباتية الكود.  
 2- مصنع الشهداء للملابس  
 4- المخبز الشعبي  
 6- مصنع الثورة للمنتجات الحديدية  
 8- فنادق القطاع العام وعددها (10).

السبب الثامن: انخفاض نسبة التوظيف الحكومي الجديد للجنوبيين

الجدول رقم (10) ادناه، يبين الانخفاض في التوظيف الجديد في المحافظات الجنوبية.

جدول رقم (10)

التوزيع العددي للموظفين الثابتين، في الجهاز الإداري والقضائي للدولة، وفي القطاعين العام والمختلط، حسب المحافظات، بين عامي 2005-2008م

المحافظة	2005	2006	2007	2008	التغير بين 2005-6	التغير بين 2006-7	التغير بين 2007-8م
الدواوين	61182	963٠63	65109	64698	781٠2	146٠1	411-
إب	33067	340٠33	34650	35387	273	310٠1	737
ابين	20755	101٠21	21630	20261	346	529	369٠1-
أمانة العاصمة	27568	100٠32	33361	33127	532٠4	261٠1	234-
البيضاء	8738	797٠8	9805	9951	59	008٠1	146
تعز	50551	466٠52	53238	53841	915٠1	772	603
الجوف	4579	183٠5	5839	6155	604	656	316
حجة	19157	533٠19	20457	20709	376	924	252
الحديدة	36830	326٠37	37836	37897	496	510	61
حضر موت -	8390	648٠10	12608	12429	258٠2	960٠1	179-
حضر موت - المكلا	26050	535٠24	26208	25000	515٠1-	673٠1	208٠1-
ذمار	23273	377٠23	25030	25481	104	653٠1	451
شبه	13345	771٠13	14888	15296	426	117٠1	408
صعدة	8414	343٠8	9104	9424	71-	761	320
صنعا	23683	333٠22	21150	21459	350٠1-	183٠1-	309
عدن	62042	250٠63	60736	53104	208٠1	514٠2-	632٠7-
لحج	22390	709٠22	23507	22565	319	798	942-
مأرب	7977	892٠7	8712	9058	85-	820	346
المحويت	9145	148٠9	10412	10620	3	264٠1	208
المهرة	3499	832٠3	4092	4124	333	260	32
عمران	13700	968٠14	16803	17338	268٠1	835٠1	535
الضالع	7491	756٠7	9478	9402	265	722٠1	76-
ريمة	282	759	5307	5986	477	548٠4	679
الإجمالي العام	492108	130٠507	529960	523312	022٠15	830٠22	648٠6-

Error! Unknown switch 3 الملحق رقم 3 Error! Unknown switch argument.

المحافظات	163962	167602	173147	162181	3640	5545	-10966
المحافظات الشمالية	328146	339528	356813	361131	382,11	285,17	318,4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء السنوي لعام 2008م، 2007م، 2006م، 2005م.

من بيانات الجدول رقم ( 10 ) اعلاة، يتضح التالي:-

1- ان العدد المطلق للموظفين الثابتين، في الجهاز الإداري والقضائي للدولة، وفي القطاعين العام والمختلط، في محافظات الجنوب في عام 2008م، قد (( انخفض )) الى ( 162181 ) موظف. بينما كان عددهم في عام 2007م ( 173147 ) موظف. اي ان الانخفاض بلغ ( 10966 ) موظف.

2- بلغ الانخفاض في عدد الموظفين الثابتين في محافظة عدن لوحدها ( 7632 )، وفي محافظة حضرموت ( 1387 )، وفي محافظة ابين ( 1369 )، وفي محافظة لحج ( 942 )، وفي محافظة الضالع ( 76 ) . اي ان اجمالي الانخفاض في المحافظات الخمس بلغ ( 11406 ) موظف. وهكذا يمكن الخروج بخلاصة مفادها ان ارتفاع مستوى البطالة والاحالة الى العمالة الفائضة والتقاعد المبكر في محافظات الجنوب، جاءت بسبب عوامل كثيرة اهمها:-

- 1- فقدان عدن لعاصمتها، والغاء دواوين الوزارات فيها.
- 2- اقصاء العمالة الحرة من ابناء محافظات الشمال لنظيرتها من ابناء محافظات الجنوب بالمنافسة الاقتصادية بسبب اختلاف ثقافة العمل.
- 3- حرب صيف عام 1994م، وما نتج عنها من اقصاء عدد كبير من العسكريين والمدنيين.
- 4- نهب وسلب المؤسسات الحكومية في محافظات الجنوب اثناء الحرب وبعدها.
- 5- تصفية عدد كبير من المؤسسات الحكومية في محافظات الجنوب.
- 6- فشل الخصخصة، التي تم تطبيقها على المؤسسات الحكومية في محافظات الجنوب فقط.
- 7- استيلاء عدد من المؤسسات الحكومية الشمالية على اصول المؤسسات الحكومية الجنوبية وارضيتها، وعدم استيعاب موظفيها وعمالها.
- 8- تعثر اكثر من ( 73% ) من المشاريع الاستثمارية في محافظات الجنوب، لاسباب تتحمل السلطة المسئولية الاكبر في ذلك.
- 9- انخفاض مستوى التوظيف الحكومي الجديد لابناء محافظات الجنوب.

## المبحث الثاني: الاقصاء والتهميش للتجار والمقاولين والمستثمرين

اولاً: اقصاء التجار في الجنوب من الوكالات التجارية والملاحية.

مع بداية عام 1991م ظهر صراع حاد بين الغرفة التجارية في عدن، والغرفة التجارية في صنعاء حول الوكالات التجارية والملاحية. لكن بحكم الواقع الاقتصادي وكنتيجة لاختلال التوازن فقد تمخض الصراع الى اقصاء التاجر في الجنوب من الوكالات الملاحية بصورة كاملة ومن الوكالات التجارية بصورة شبة كاملة.

ثانياً: اقصاء تجار الجملة من السوق.

على الرغم من ان الخبرات التجارية الواسعه عند ابناء الجنوب في مجال تجارة الجملة، الا ان عدم عدالة المنافسة في السوق اليمنية، قد ادت الى اقصاء عدد كبير منهم. وكمثال على ذلك نأخذ تجارة الجملة في القمح والدقيق. حيث توجد في الجمهورية اليمنية 9 شركات لاستيراد القمح والدقيق وهي:-

- 1- شركة صوامع ومطاحن عدن
- 2- الشركة اليمنية الدولية (الحباري)
- 3- صوامع الغلال المحدودة
- 4- الشركة اليمنية للاستثمارات (فاهم)
- 5- شركة السعيد للتجارة
- 6- المؤسسة الاقتصادية

8- محمد علي العودي

7- مطاحن البحر الأحمر

9- سالم محمد شماخ

وهكذا يتضح بان الجنوبي الوحيد بين كبار تجار الجملة في مادة القمح هو ( سالم محمد شماخ ) الذي لم يستطع البقاء الا بسبب تأقلمة ( السابق ) مع اوضاع ما قبل الدولة. وبالتالي فإن نسبة تجار الجملة الجنوبيين تساوي ( 11% ) فقط. وهي في هذا الحدود في تجارة الجملة في السلع الأخرى. ونعتقد بان اسباب اقضاء تجار الجملة الجنوبيين تعود الى :-

- 1- هروب تجار الجملة من الجنوب بسبب قرارات التأميم، وعدم تكافؤ الفرص لعودتهم، بسبب انتشار ظاهرة تجارة المتنفذين المدعومين من قبل السلطة المركزية.
- 2- اختلاف ثقافة العمل التجاري لدى تجار الجنوب عن نظرائهم من التجار في الشمال.
- 3- انتشار ظاهرة التهريب والتهرب الضريبي على نطاق واسع.

ثالثاً: اقضاء تجار التجزئة من السوق.

تعرض عدد كبير من تجار التجزئة في الجنوب للاقضاء بسبب المنافسة غير العادلة من قبل اصحاب البسطات والمفرشين، والباعة المتجولين الذين لا يدفعون الضرائب والواجبات، ولا يتحملون مصاريف ايجار وانارة وغيرها. ومعظمهم من الشمال.

رابعاً: الاقضاء والتهميش للمقاولين الجنوبيين.

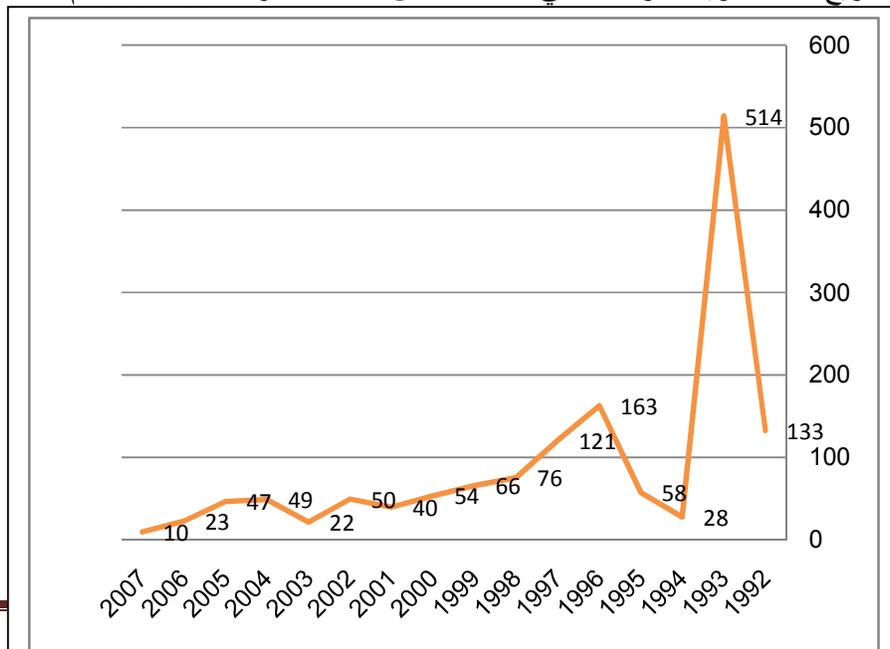
كنتيجة للمركزية الشديدة في مجال المقاولات الحكومية، وبسبب اختلاف ثقافة المقاولات في الجنوب عنها في الشمال، فان معظم المقاولين في الجنوب لم يستطيعوا التأقلم مع الفساد، والمنافسة غير العادلة مع المقاولين المتنفذين. وبالنظر الى بيانات الملحق رقم ( 2-1 ) يتضح انه من بين ( 232 ) مقاول مصنف لدى وزارة الاشغال العامة والطرق في نهاية عام 2006م، لا يوجد سوى ( 32 ) مقاول من الجنوب. أي ان نسبة عدد المقاولين من ابناء الجنوب الى الاجمالي يساوي ( 14% ). ناهيك عن ان معظمهم يقع في درجات التصنيف الدنيا.

خامساً: اقضاء المستثمرين الجنوبيين.

كنتيجة لتحقيق الوحدة اليمنية بصورة سلمية في 22 مايو 1990م، سادت روح التفاؤل في المجتمع، فاسرع عدد كبير من بين المستثمرين للحصول على تراخيص الاستثمار في محافظة عدن. والرسم البياني رقم ( 1 ) ادناه يوضح ذلك.

رسم بياني رقم ( 1 )

عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة في محافظة عدن، خلال الفترة 1992-2007م



المصدر: معطيات قاعدة بيانات مكتب فرع عدن للهيئة العامة للاستثمار.

من الرسم البيان رقم ( 1 ) اعلاه يتضح ان حرب صيف عام 1994م، ادت الى تدهور شديد في روح التفاؤل التي سادة بنتيجة الوحدة. وعلى الرغم من عودة التفاؤل الحذر لدى المستثمرين خلال الفترة 1995م-1996م، بتأثير نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي في ايقاف التدهور الاقتصادي، واستقرار الاقتصاد الكلي، الا ان الاستيلاء على اراضي المستثمرين من قبل عناصر السلطة ومنتفذيها ابتداء من عام 1997م. ويتعرض المستثمرين لجملة من المظالم نورد اهمها بالتالي:-

- 1- الاستيلاء على اراضيهم. والملحق رقم ( 2-2 ) يبين اسماء ( 105 ) مستثمر ممن تم الاستيلاء على اراضيهم كنتيجة لنهب الاراضي بعد حرب صيف عام 1994م.
- 2- دفع ( التكلفة المشتركة )، عند توصيل الكهرباء.
- 3- التمييز ضدهم بمنح الاراضي لمستثمرين من الشمال ب ( عقد مجان ) معفى من دفع أي رسوم، ومن أي التزام بشروط الاستثمار المفروضة على الاخرين. بينما يدفع المستثمر الجنوبي ايجار الارض بقيمة تصل الى ( 125 ) ريال للمتر المربع. وتقرض عليه شروط بعضها تعجيزي.

### المبحث الثالث

## الإقصاء والتهميش للسلاطين والشيوخ والعقال الجنوبيين

يمكن ابراز بعض مظاهر التهميش للسلاطين والشيوخ والعقال والاعيان الجنوبيين، وذلك على النحو التالي:-

- 1- تعطيل استعادة السلطين، والشيوخ والعقال والاعيان الجنوبيين، لمكانتهم الاجتماعية، والتعامل معهم ك ( شيوخ حارات ) لا اكثر.
- 2- تعطيل استعادة السلطين، والشيوخ والعقال والاعيان الجنوبيين لممتلكاتهم الزراعية والعقارية الخاصة.
- 3- عدم منح السلطين والشيوخ والعقال والاعيان الجنوبيين مستحقاتهم المالية، بما يتناسب ومكانتهم ودورهم الاجتماعي.
- 4- التمييز بين السلطين والشيوخ والعقال والاعيان الجنوبيين وبين نظرائهم الشماليين. يدل على ذلك منح ( 22 ) من الشيوخ الشماليين اراضي عقارية في عدن، ولم يتم منح أي من الشيوخ والاعيان الجنوبيين. كما يبين ذلك الملحق رقم ( 2-3 ).



### الفصل الثالث: النهب والاستيلاء على الممتلكات الخاصة والعامة

المبحث الأول: اقتحام المساكن الخاصة، والمباني الحكومية ونهبها، والاستيلاء عليها.  
المبحث الثاني: بعثت ارشيف دولة الجنوب، والنهب والاستيلاء على مؤسسات القطاع العام والتعاوني.  
المبحث الثالث: النهب والاستيلاء على الاراضي

#### المبحث الأول: اقتحام المساكن الخاصة، ونهبها، والاستيلاء عليها.

- تبين الملحقات في المجموعة رقم ( 3 ) ان ( 1274 ) مسكن قد تم اقتحامها ونهبها ، والاستيلاء عليها كنتيجة للحرب وما بعدها في محافظة عدن فقط. ادناه توضيح مختصر لذلك.
- 1- ( 58 ) حالة اقتحام لمسكن في ( منطقة معاشق )، تم الاستيلاء عليها من قبل رئاسة الجمهورية. والملحق رقم ( 3- 1 ) يبين اسماء اصحابها.
  - 2- ( 116 ) حالة اقتحام لمساكن خاصة في مواقع متفرقة من محافظة عدن في احياء ( خورمكسر، وكريتر، والتواهي ) ( الملحق رقم ( 3 - 2 ) يبين اسماء اصحابها واسماء من قام باقتحامها والاستيلاء عليها.
  - 3- ( 68 ) حالة اقتحام لمساكن خاصة بالعسكريين في حرم معسكر ( الصولبان ). والملحق رقم ( 3- 4 ) يبين اسماء اصحابها.
  - 4- ( 410 ) حالة اقتحام لمساكن خاصة في ( حي الممدارة ). والملحق رقم ( 3- 5 ) يبين اسماء اصحابها.
  - 5- ( 40 ) مسكن خاص بالطيارين في ( حي المنصورة ). والملحق رقم ( 3- 6 ) يبين اسماء اصحابها.
  - 6- ( 351 ) حالة اقتحام لمساكن خاصة بالعسكريين في حرم المعسكرات ( طارق، بدر، صلاح الدين). والملحق رقم ( 3- 7 ) يبين اسماء اصحابها.
  - 7- ( 198 ) حالة اقتحام لمساكن في ( منطقة العند ). والملحق رقم ( 3- 8 ) يبين اسماء اصحابها.
  - 8- ( 25 ) منزل خاصة بحراسة علي سالم البيض، في( حي كريتر ). والملحق رقم ( 3- 9 ) يبين اسماء اصحابها.
  - 9- ( 8 ) مساكن في مقر المليشيا الشعبية في ( حي كريتر ). والملحق رقم ( 3- 10 ) يبين اسماء اصحابها.

## المبحث الثاني: بعثت ارشيف دولة الجنوب، والنهب والاستيلاء على مرافقها ومؤسساتها وشركات القطاع العام والتعاوني.

كنتيجة للوحدة الاندماجية انتقلت العاصمة السياسية للدولة الجديدة الى صنعاء، ولذلك الغيت المرافق الحكومية التي تضم دواوين الوزارات للدولة السابقة، وتبعثر ارشيفها المنظم. وبذلك فقد الجنوب ثروة وخبرات ادارية وتنظيمية تراكمت خلال اكثر من 150 عام. وبالإضافة الى ذلك، تعرضت المؤسسات والمرافق الحكومية للاهمال والعبث، وجاءت الحرب في صيف عام 1994م، فاصبحت المرافق والمؤسسات الحكومية غنيمة ( فيد ) للمنتصر في الحرب. من واقع بيانات النتائج النهائية لتقرير حصر المنشآت، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء المنفذ في ديسمبر 1994م، في اطار التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، نورد البيانات التالية:-

### اولاً: منشآت المرافق الحكومية

الجدول رقم ( 11 ) ادناة، يبين عدد منشآت المرافق الحكومية في محافظات الجنوب في ديسمبر 1994م، التي تم نهب وتدمير ما تزيد نسبته على ( 90% ) منها. جدول رقم ( 11 )

عدد منشآت المرافق الحكومية في محافظات الجنوب في ديسمبر 1994م

البيان	اجمالي	مرفق حكومي	فرع	المنشآت العاملة	عددالموظفين
ابين	1010	914	96	975	12593
حضر موت	2565	2191	374	2528	18638
شبو	1119	982	137	1084	12044
عدن	635	439	196	611	25341
لحج	2013	1810	203	1904	13835
المهره	252	226	26	237	2309
الاجمالي	7594	6562	1032	7339	84760

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية لتقرير حصر المنشآت، مطابع شركة النور، صنعاء ، ديسمبر 1994م،

### ثانياً: منشآت القطاع العام

الجدول رقم ( 12 ) ادناة، يبين عدد منشآت القطاع العام في محافظات الجنوب في ديسمبر 1994م، التي تم نهب وتدمير ما تزيد نسبته عن ( 95% ) منها. جدول رقم ( 12 )

عدد منشآت القطاع العام في محافظات الجنوب في ديسمبر 1994م

البيان	عدد المؤسسات	عدد فرع	الاجمالي	المنشآت العاملة	عدد العمال
ابين	25	79	104	87	779
حضر موت	76	257	333	312	5041
شبو	61	94	155	144	953
عدن	118	275	393	356	28847
لحج	48	126	174	158	1301
المهره	5	28	33	31	358

Error! Unknown switch 3 الملحق رقم 3 Error! Unknown switch argument.

37279	1088	1192	859	333	الاجمالي
-------	------	------	-----	-----	----------

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية لتقرير حصر المنشآت، مطابع شركة النور، صنعاء، ديسمبر 1994م،

من الجدول اعلاة، يتضح التالي ان اجمالي عدد مؤسسات القطاع العام في محافظات الجنوب، كانت ( 333 ) مؤسسة لها ( 859 ) فرع، تمتلك ( 1192 ) منشأة منها ( 1088 ) منشأة كانت عاملة في ديسمبر 1994م، ويعمل فيها ( 37279 ) عامل.

### ثالثاً: منشآت القطاع التعاوني

الجدول رقم ( 13 ) ادناة، يبين عدد منشآت القطاع العام في محافظات الجنوب في ديسمبر 1994م، التي تم نهب وتدمير ما تزيد نسبته عن ( 99% ) منها. جدول رقم ( 13 ) عدد منشآت القطاع التعاوني في محافظات الجنوب وعدد العاملين فيها، في ديسمبر 1994م

البيان	اجمالي	تعاونية	فرع	عدد المنشآت العاملة	عددالعمال
ابين	130	76	54	123	427
حضر موت	219	75	144	203	1376
شبو	120	30	90	105	906
عدن	39	7	32	35	237
لحج	214	64	150	201	770
المهره	45	14	31	42	123
الاجمالي	767	266	501	709	3839

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية لتقرير حصر المنشآت، صنعاء، ديسمبر 1994م، من واقع بيانات الجدول رقم ( 13 ) اعلاه، يتضح ان عدد التعاونيات الزراعية والسمكية والحرفية والاستهلاكية في محافظات الجنوب، في ديسمبر 1994م، قد بلغ ( 266 ) تعاونية لها ( 501 ) فرع تمتلك ( 767 ) منشأة. كان عدد المنشآت العاملة منها في يوم التعداد - ديسمبر 1994م -، ( 709 ) يعمل فيها ( 3839 ) عامل.

### المبحث الثالث: النهب والاستيلاء على الاراضي

البيانات الواردة في ملحقات المجموعة رقم ( 4 ) تثبت حجم ما تعرضت لة اراضي الجنوب من نهب وبسط واستيلاء غير مشروع يمثل مأساة كبرى. وتزداد المأساة تعقيدا من خلال توثيق تلك الممارسات قانونيا باصدار عقود حكومية رسمية مكررة بها. ولتوضيح حجم المأساة نستعرض بعض تفاصيلها من واقع محافظة عدن بالنقاط التالية:-

#### اولا- الاستيلاء على الاراضي الخاصة بالمستثمرين

كما يوضح الملحق رقم (4-1) الذي يبين اسماء (105) من المستثمرين الذين تم الاستيلاء على الاراضي المصروفة لهم قبل الحرب. حيث تبلغ مساحتها (314.5،384،4) متر مربع. وبين الملحق رقم (4-2) اسماء (23) من الشيوخ وما في مستواهم ممن صرفت لهم جزؤ من اراضي المستثمرين بمساحة اجمالية تساوي (211.0،59) متر مربع.

Error! Unknown switch 3 الملحق رقم 3 Error! Unknown switch argument.

ويبين الملحق رقم ( 4 - 3 ) اسماء ( 17 ) من المتنفذين ممن صرفت لهم جزء من اراضي المستثمرين، بمساحة اجمالية تساوي ( 713،458 ) متر مربع.

ويبين الملحق رقم ( 4 - 4 ) اسماء ( 185 ) من القادة العسكريين، والوزراء، وكبار المسؤولين ممن صرفت لهم جزء من الاراضي الخاصة بالمستثمرين بمساحة اجمالية تساوي ( 808،455 ) متر مربع.

ويبين الملحق رقم ( 4 - 5 ) اسماء ( 76 ) من المتنفذين والقادة العسكريين، وكبار المسؤولين ممن صرفت لهم جزء من الاراضي الخاصة بالمستثمرين بمساحة اجمالية تساوي ( 704.8،407 ) متر مربع. وذلك بعقود غير استثمارية وفيها مخالفتين:-

اولا: انها استيلاء على حقوق مستثمرين سابقين و ثانيا: ان فيها تمييز لصالح المالكين الجدد

### ثانيا- استيلاء السلطة والمتنفذين على اراضي الزراعية

في 18 اغسطس عام 1990م صدر القرار رقم ( 49 ) القاضي بتشكيل ( لجنة عليا لمعالجة قضايا الاراضي الزراعية في المحافظات الجنوبية )، مكونه على النحو التالي:-

- 1- الاخ/ وزير الزراعة والموارد المائية رئيسا
  - 2- الاخ/ وزير الادارة المحلية عضوا
  - 3- الاخ/ وزير العدل عضوا
  - 4- الاخ/ وزير الشؤون القانونية عضوا
  - 5- الاخ/ وزير الاوقاف والارشاد عضوا
  - 6- الاخ/ المحافظ المعني عضوا
  - 7- الاخ/ نائب وزير الزراعة والموارد المائية عضوا ومقررا
- المصدر: الجريدة الرسمية العدد رقم ( 14 ) لعام 1990م

ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم تم تشكيل خمس لجان حكومية لحل مشكلات الاراضي الزراعية في المحافظات الجنوبية. وبسبب الفساد او لان المعالجات التي خرجت بها تلك اللجان لا تتوافق ومصالح القوى المنتفذة في السلطة، فقد تم تعطيل تنفيذ معظم المعالجات التي قدمتها تلك اللجان. ولا تزال مشكلات الاراضي دون حل حتى يومنا هذا.

وبعد ( 23 ) عام. وتحديدا بتاريخ 8 يناير 2013م، اصدر الرئيس/ عبدربه منصور هادي قرار رقم (2) لسنة 2013م، بإنشاء وتشكيل لجنة نظر ومعالجة قضايا الأراضي، تتشكل من الإخوة التالية أسماؤهم:-

- 1- القاضي/ صالح ناصر طاهر قاسم
- 2- القاضي/ علي عطبوش عوض محمد
- 3- القاضي/ داوود عبده أحمد المعشري
- 4- القاضي/ محمد عمر باشيب
- 5- القاضي/ يحيى محمد عبدالله الإيراني.

وقد اعطى القرار هذه اللجنة فترة سنة للنظر ومعالجة قضايا الاراضي. ونعتقد انه مهما اوتية اللجنة من امكانيات فانها لن تتمكن من حل مشكلات الاراضي في المحافظات الجنوبية خلال فترة عام، وذلك نظرا للتعقيدات المتراكمة على هذه المشكلة، ولتصادم مصالح قوى منتفذة لا تزلفي السلطة مع أي حلول قد تتخذها هذه اللجنة.

ولتوضيح ذلك نورد البيانات في الجدول رقم ( 14 ) ادناه المأخوذة من واقع قاعدة بيانات ( لجنة ادعاءات الملكية ) في محافظة عدن فقط. وعليها يمكن قياس حجم المشكلة في محافظات الجنوب الاخرى.

جدول رقم ( 14 )  
بيانات عامة عن عدد الملفات المسجلة لدى لجنة ادعاءات الملكية محافظة عدن

البيان	عدد الملفات	المساحة بالفدان	عدد الملاك
عدد المتقدمين بطلبات الى لجنة ادعاءات الملكية عدن	2350		
عدد ملفات الملاك	889	34736	320
عدد الجرائنات ( وثائق ملكية انجليزية ) عدن ودار سعد	189		
عدد ليزات ( وثائق تاجير انجليزية ) المنصورة	144		
عدد ملفات الجمعيات الزراعية	77	415.58	12612
عدد الملفات انتفاع	238	10462	205
عدد المشترين من ملاك او من منتفعين	1146		1146
المساحات التي تعتبرها اللجنة املاك دولة		819.16	
الاجمالي	2350	120432	14283

المصدر: قاعدة بيانات لجنة ادعاءات الملكية محافظة عدن

#### 1- اراضي الاملاك الخاصة

بناء على وثائق لجنة معالجة اراضي ادعاءات الملكية يوجد في محافظة عدن ( 889 ) ( عقد عرفي ) تثبت ملكية اصحابها لارض زراعية في محافظة عدن مساحتها تساوي ( 34736 ) فدان وذلك بناء على بيانات استمارات التسجيل هذه الوثائق. ولكن السلطة ترفض الاعتراف بهذه العقود العرفية وتعتبر جميع اصحابها ( مدعين ) ملكية. وبسبب ذلك اضطر عدد كبير من ملاك الاراضي الزراعية الى الاحتماء من ظلم السلطة بالجوء الى متنفذين او الى قادة عسكريين لحمايتهم. ومقابل ذلك يتنازل المالك لمن يحميه عن نسبة تتراوح بين ( 30% ) الى ( 50% ) من مساحة الارض وتسمى هذه النسبة ( حق الصميل ) كما اضطر كثير من ملاك الاراضي الزراعية الخاصة الى بيع اراضيهم باسعار بخسة خوفا من الاستيلاء عليها من قبل السلطة او البسط عليها من قبل المتنفذين والقادة العسكريين. ويبين الملحق رقم ( 4- 6 ) اسماء ( 34 ) قائد عسكري استولوا على مساحة ( 3804 ) فدان في منطقة ( بئر احمد ) محافظة عدن. كما بين تقرير ( باصرة - هلال ) اسماء ( 15 ) من كبار المتنفذين الذين استولوا على الاراضي الخاصة بالمواطنين في مناطق العماد، ومصعبين، وبئر فضل، وبئر احمد، وبئر النعامة، وبئر عيشة، وجعولة، والحسوة، والبساتين، ودار سعد. وذلك بالتواطؤ والمساعدة من قبل اجهزة الدولة العسكرية والمدنية.

#### 2- اراضي المنتفعين الفرديين.

بين عامي 1991م - 1997م قام مكتب وزارة الزراعة والري في محافظة عدن بتوزيع ( 235 ) عقد انتفاع فردي لصالح المنتفعين. والجدول رقم ( 15 ) ادناه يوضح توزيع هذه العقود وفقا لمديريات ومناطق محافظة عدن.

جدول رقم ( 15 )

عقود الانتفاع الفردية في محافظة عدن الصادرة بين عامي 1991م - 1997م

المنطقة	الموقع	عدد العقود	المساحة	متوسط حصة المنتفع
البريقة عمران	بئر هادي	88	2281.8	25.93
البريقة	بئر احمد	35	4022	114.91
دار سعد	البساتين	31	687.8	22.19
دار سعد	جعولة	64	2634.58	41.17
البريقة	بئر النعام	9	220.6	24.51
المنصورة	بئر فضل	8	615.34	76.92
الاجمالي		235	10462.12	44.52

المصدر: قاعدة بيانات لجنة ادعاءات الملكية في محافظة عدن.

من واقع البيانات الواردة في الجدول اعلاه يتضح ان عدد الحاصلين على وثائق الانتفاع بالارض في محافظة عدن يساوي ( 235 ) منتفع، باجمالي مساحة مسجلة في استمارات لجنة ادعاءات الملكية تساوي ( 10462 ) فدان. وقد استولت المنطقة الحرة ومنتفعيها على معظم اراضي هؤلاء المنتفعين.

3- اراضي الجمعيات الزراعية.

على مستوى الثلاث المحافظات ( عدن، لحج، أبين ) توجد ( 89 ) جمعية زراعية اجمالية عدد أعضائها ( 27 ) ألف عضو. منها (48) جمعية انضمت في إطار مجلس تنسيق أعلى يترأسه العقيد المتقاعد والبرلماني السابق صالح ناجي الحربي. وتطالب تلك الجمعيات بأكثر من ( 92 ) ألف فدان) هي حجم الأرض التي يقول مجلس تنسيق الجمعيات الزراعية بأنه تم نهبها ومصادرتها من اعضاء الجمعيات الزراعيه الذين صرفت لهم قبل حرب صيف 1994م. ويبين الملحق رقم ( 4 - 7 )، اسماء ( 55 ) جمعية زراعية تم انشاؤها في محافظة عدن، يبلغ عدد اعضائها (12612) عضوا ينتفعون بارض زراعية اجمالية مساحتها ( 58415 ) فدان - بواقع ( 5 ) فدان تقريبا لكل عضو.

وقد تم الاستيلاء على معظم اراضي تلك الجمعيات الزراعية من قبل منتفعيها او من قبل سلطة المنطقة الحرة - عدن، التي تستولي على اكثر من ( 33000 ) فدان من الاراضي الخاصة بالجمعيات الزراعية.

ويبين المخطط رقم ( 1 ) ادناه، حجم الاراضي التي تستولي عليها المنطقة الحرة المحددة ( بالخط البنفسجي ) من اراضي الجمعيات الزراعية المحددة ( بالخط الاخضر )، ومن اراضي الاملاك الخاصة المحددة ( بالخط البصلي والازرق، والاصفر )، ومن اراضي المنتفعين المحدده ( بالخط الاسود )، ومن اراضي المستاجرين المحددة ( بالخط البني ).

مخطط رقم ( 1 )

الاراضي المستولى عليها من قبل المنطقة الحرة - عدن غرب مدينة الشعب.



المصدر: المخططات الخاصة بالمنطقة الحرة - عدن.

### ثالثاً- استيلاء السلطة والمتنفذين على اراضي الجمعيات الاستهلاكية والاجتماعية والثقافية.

- كاملة على ذلك. يبين الملحق رقم ( 4- 8 )، وثائق عدد من الجمعيات منها:-
1. جمعية المغتربين اليمنيين. وتم الاستيلاء على اراضيها من قبل متنفذين.
  2. جمعية الشط الاستهلاكية. وتم الاستيلاء على املاكها من قبل السلطة.
  3. جمعية تعاونية لبعوس الاستهلاكية وتم الاستيلاء على اراضيها من قبل المتنفذين.
  4. جمعية يحي عمر الثقافية. و تم الاستيلاء على ارضيتها بعقدين مزورين تم استخراجهما من ادارة اوقاف عدن لصالح كل من:-
- العميد/ علي محمد يحي الكحلاني، مدير عام المؤسسة الاقتصادية العسكرية.
  - العميد/ عبدالله غالب الكوري. نائب مدير عام المؤسسة الاقتصادية العسكرية

### رابعاً- الاستيلاء على اراضي العسكريين

يبين الملحق رقم ( 4- 9 ) اسماء الملاك الشرعيين لـ ( 148 ) ارضية في مخطط معسكر النصر خورمكسر عدن. وكذا اسماء المغتصبين لهذه الاراضي من قادة وزارة الداخلية. اما في منطقتي ( بئر فضل ) و ( الممدارة ) فتوجد وثائق تثبت الاستيلاء على ( 5112 ) ارضية من الاراضي المصروفة للعسكريين في البلوكات المخصصة للقوات المسلحة.

### خامساً- الاستيلاء على اراضي اسر الشهداء والمعوقين

في البلوكات المخصصة للشهداء والمعوقين في منطقتي ( بئر فضل ) و ( الممدارة ) فقد تم الاستيلاء على ( 4178 ) قطعة.

سادسا - استبدال المخططات الحضرية وتعديلها.

من اجل شرعنة الاستيلاء على اراضي الجنوبيين تم الغاء المخططات السابقة واستبدالها بمخططات جديدة. كما تمت تعديل المخططات الحضرية وتقليص مساحات قطع الارض من اجل اضافة قطع ارض جديدة.

## الفصل الرابع: تعميم الظواهر الاجتماعية السلبية في الشمال على الجنوب

تستعرض الدراسة في هذا الفصل المباحث التالية:-  
المبحث الأول - تعميم ظاهرة الظلم والتعسف الاجتماعي.  
المبحث الثاني - تعميم ظاهرة حمل السلاح.  
المبحث الثالث - تعميم ظاهرة التعصب القبلي والثأر والتقطع.  
المبحث الرابع - الانتقاص من مكانة المرأة، والغاء مكتسباتها في الجنوب.  
المبحث الخامس - تعميم ظاهرة الغش في المدارس والجامعات.  
المبحث السادس - تعميم ظاهرة عدم الاحتكام للنظام والقانون.  
المبحث السابع - تعميم ظاهرة الرشوة والاختلاس للمال العام.  
المبحث الثامن - تعميم ظاهرة التسيب والاهمال في الوظيفة العامة.  
المبحث التاسع - تعميم ظاهرة التسول.  
المبحث العاشر - تعميم ظاهرة تعاطي القات.

### المبحث الأول - تعميم ظاهرة الظلم والتعسف الاجتماعي.

لأثبات تعميم ظاهر الظلم والتعسف الاجتماعي، في الشمال على الجنوب نورد اربعة نماذج من القضايا التي تحولت الى قضايا رأي عام. وذلك على النحو التالي:-

- النموذج الاول - قضية منزل المهندس/ كمال عبدالرحمن شكري واخوانه، والاستيلاء عليه من قبل (الحارسالقضائي) للمنزل قائد شرطة عدن ( العميد/ محمد صالح طريق ).**
- تعد قضية منزل المهندس/ ( كمال عبدالرحمن شكري ) والاستيلاء عليه من قبل (الحارسالقضائي) العميد ( محمد صالح طريق )، نموذجاً لسياسة الاستقواء، وفرض قانون القوة في الجنوب بعد حرب صيف عام 1994م.
1. تبدأ القصة بتاريخ 14 / 9 / 1994م - بعد انتهاء الحرب بـ ( 69 يوم ) - عندما تم إخراج ( شكري ) من منزله رقم (3161/44)، الواقع بحي ( خورمكسر ) عدن، المملوك له بموجب عقد تملك رقم (14924) صادر من وزارة الإسكان بتاريخ 11 / 8 / 1992م. وذلك بموجب قرار قضائي من وزير العدل، قضى بتكليف إدارة أمن عدن بإغلاق المنزل والحراسة القضائية على المنزل حتى الفصل في الدعوى المنظورة أمام محكمة صيرة بين المدعي/ عمر صالح فدعق وشركة النفط ضد كمال عبدالرحمن شكري وإخوانه.
  2. أثناء تلك الخصومة قام العميد ( محمد صالح طريق ) - الحارس القضائي - ، باقتحام المنزل بدون أي مسوغ قانوني، واستولى على القبلا وما فيها من أثاث ومحتويات.
  3. صدر الحكم الابتدائي لصالح شركة النفط ضد ( شكري ) الذي استأنف هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف.
  4. أثناء سير الخصومة بالاستئناف قام الحارس القضائي ( طريق ) باستصدار عقد تملك من مصلحة أراضي وعقارات الدولة بالمنزل.
  5. وأثناء سير الخصومة في الاستئناف تركت ( شركة النفط ) الخصومة ولم ترد على الاستئناف وبعدها ترك ( عمر صالح فدعق ) الخصومة.
  6. صدر الحكم الاستئنافي في 21/11/2006م الذي ألغى الحكم الابتدائي وأحال القضية إلى هيئة التحكيم الحكومي بين ( مصلحة أراضي وعقارات الدولة ) و ( شركة النفط ) وهذا

- الإخراج والسيناريو الجديد الهدف منه إقصاء ( كمال شكري ) من الخصومة وإخراجه من رحاب القضاء بعد أن تم إخراجه من منزله.
7. صدر حكم هيئة التحكيم العجيب والأغرب من نوعه في تاريخ التقاضي بعد أن قرر أحقية ( العميد/ طريق ) بالعقار بينما ( طريق ) ليس طرفاً في الخصومة ولا يعتبر مؤسسة حكومية يصدر لصالحه حكم من هيئة التحكيم الحكومي.
8. تقدم المهندس ( شكري ) بالطعن بالنقض علنتك الأحكام وقررت المحكمة العليا في حكمها الأول برقم ( 67 ) لعام 97م بتاريخ 28 / 6 / 1997م، عدم شرعية صرف العقار لـ ( محمد صالح طريق ) كونه ليس طرفاً في الخصومة. وقرر الحكم كذلك وقف تنفيذ حكم الاستئناف وأي تصرف في العقار حتى الحكم النهائي. وهذا ما لم يتم تنفيذه لأن ( طريق ) هو الأمر النهائي في محافظة عدن.
9. جاء حكم المحكمة العليا الثاني برقم ( 98 ) بتاريخ 7 / 12 / 1998م، الذي قرر قبول الطعن من ( شكري ) وإلغاء الحكمين الابتدائي والاستئنافي وإعادة القضية إلى محكمة صيرة للنظر فيها مجدداً وهذا ما لم يتم من قبل محكمة صيرة.
10. تقدم الحارس القضائي ( طريق ) بدعوى قضائية جديدة ضد ( شكري ) وإخوانه والادعاء يطلب فيها إلغاء عقد التملك القانوني الممنوح لـ ( شكري ) وإثبات صحة العقد الممنوح له. وصدر الحكم الابتدائي والاستئنافي من محاكم عدن لمصلحة الحارس القضائي ( طريق ).
11. قام ( شكري ) بالطعن أمام المحكمة العليا التي أصدرت حكمها الثالث لصالح ( شكري ) بتاريخ 3 / 7 / 2004م، ورقم ( 215 ) الذي قضى بإلغاء الحكمين الابتدائي والاستئنافي وإعادة القضية إلى محكمة صيرة.
12. قام ( طريق ) ( الحارس القضائي ) بتقديم التماس وإعادة النظر إلى المحكمة العليا طاعناً ضد حكم المحكمة العليا التي قررت عدم قبول التماس وإعادة النظر وأصدرت حكمها الرابع بتاريخ 3 / 3 / 2005م لصالح ( شكري ) وقررت تغريم ( طريق ) ومصادرة الكفالة.
13. وبعد أن استشعر ( طريق ) أن الأحكام صادرة وناقضة وباتة لمصلحة المالك الشرعي ( شكري ) عاد إلى مربع القوة وقام بالهدم والإزالة للمنزل متجاوزاً قرار فضيلة القاضي عصام السماوي) رئيس محكمة الاستئناف الذي قضى بتكليف ( طريق ) بعدم الإقدام على البناء والتوقف عن إحداث أي تغييرات أو التصرف بالعقار. وكذا توجيهات القائم بأعمال الرئيس المحكمة حينها القاضي ( عبدالجبار مهيوب ) الذي وجه مذكرة للمحافظ عدن تلزم ( طريق ) بالكف عن أي أعمال هدم في العقار. وكذا مذكرة الأستاذ ( شيخ سالم بانافع ) مدير عام أراضي وعقارات الدولة إلى محافظ عدن بتاريخ 20 / 3 / 2006م التي أكد فيها أن المصلحة صرفت عقد تملك بالمنزل للمهندس ( كمال عبدالرحمن شكري ) وهناك أحكام قضائية والقضية منظورة أمام القضاء وطلب من المحافظ التوجيه بمنع أي استحداثات في موضوع النزاع.
14. ولكن كل هذه الأوامر والتوجيهات والأحكام القضائية لم تلق الاستجابة من ( طريق ) الذي استمر بالهدم والبناء وإقامة ( مشروع مطعم البستان ) الاستثماري على أنقاض منزل ( كمال عبدالرحمن شكري ) الذي كسب القضية ( بقوة القانون ) وخسر منزله ( بقانون القوة ).

النموذج الثاني: قضية اراضي مخطط معسكر النصر خورمكسر - عدن

- من واقع البيانات والوثائق المرفقة في ملحق رقم ( 15 ) يمكن تلخيص قضية اراضي مخطط معسكر النصر خورمكسر - عدن في النقاط التالية:-
1. بعد الحرب، وتحديدًا في عام 1996م، اصدر مدير امن محافظة عدن، ( العميد/ محمد صالح طريق ) اوامر للشرطة بمنع الملاك الشرعيين في ( مخطط النصر بخور مكسر ) من الحيازه والبناء في اراضيهم. وشكل لجنة توزيع ومتابعه مع مدير مكتب الاراضي عدن ( يحي دويد )، لاتخاذ الاجراءات وصرف عقود بموجب كشف باسماء اخرى من قيادات وزارة الداخلية، كما هو مبين في الكشف اعلاه.
  2. تقدم وكيل الملاك الشرعيين ( عبدالله عبدالله عديريه ) بشكوى الى قائد المنطقة العسكرية الجنوبية - حينها - بتاريخ 19 مايو 1997م، فوجه بمذكرة الى مدير امن عدن بمنع البسط على اراضي مخطط النصر وتمكين اصحابها في الكشف المرفق. فلم تنفذ اوامر قائد المنطقة الجنوبية.
  3. تقدم وكيل الملاك بشكوى الى رئيس الوزراء الذي وجه بتاريخ 22 يونيو 1997م، وزير الداخلية ومحافظ عدن، باعتماد العقود الشرعية والعمل على انصاف اصحابها. فلم تنفذ اوامر رئيس لوزراء.
  4. تقدم وكيل الملاك بشكوى الى رئيس الجمهورية، الذي اصدر توجيهاته بمذكرة رقم ( 7067 ) الصادرة بتاريخ 21 يوليو 1997م الى كل من 1- محافظ عدن، 2- قائد المنطقة الجنوبية، 3- مدير امن عدن، 4- وكيل الامن المركزي للامن السياسي - عدن، تنص " كثرة الشكاوي بوجود اقتحامات لعدد من المساكن والاعتداء على الاراضي والممتلكات العامة والخاصة في عدن، عليكم العمل على اخراج وضبط المعتدين ومحاسبتهم بما يحافظ على الممتلكات العامة والخاصة ويصون الوحدة الوطنية ونحملكم كامل المسؤولية عن ذلك". لكن توجيهات رئيس الجمهورية لم تنفذ.
  - عاد وكيل الملاك مرة اخرى الى رئيس الجمهورية فاصدر توجيهاته بتاريخ 24/ديسمبر 1997م الى نائب رئيس الجمهورية، ومدير مصلحة الاراضي عدن، بحل مشكلة اصحاب اراضي النصر وعدم فتح نزاعات في المستقبل. لكن التوجيهات الثانية لرئيس الجمهورية ايضا لم تنفذ.
  5. تقدم ( 57 ) من الملاك الشرعيين ، بواسطة وكيلهم، بدعاوي مدنية بالارقام (158/110/52/51 لعام 1997م)، ضد المدعى عليهما : (1) مصلحة اراضي عدن، (2) إدارة أمن عدن.
  6. اصدرت محكمة صيرة ( امر قضائي ) بتاريخ / 20 اكتوبر 1997م، موجة الى مدير مكتب مصلحة اراضي وعقارات الدولة عدن ( يحي محمد الدويد ) يامر بايقاف صرف اراضي موضوع الدعوى لاي اشخاص حتى الفصل من المحكمة. لكن الامر القضائي لم ينفذ.
  7. بتاريخ 1998/3/21م، اصدرت محكمه صيره الابتدائية برئاسة ( القاضي/ فهيم عبدالله محسن ) حكم قضائي لصالح المدعين، يامر المدعى عليهما ( 1/ادارة امن عدن /2/ مصلحة الاراضي ) "بمنع التعدي على الاراضي المصروفة بعقود رسميه صادرة عام 93م للمحكوم لهم والغاء اي اجراءات بشأنها" وكان القاضي نافذ البصيرة عندما كتب في ديباجة الحكم بالنص "ان فرض عقود جديده فوق العقود السابقة تخلق اشكاليات وصراعات غير محسوبة العواقب بين الافراد بسبب تصرفات غير مسئولة وغير مدركه لما سيترتب عليها من اثار سلبيه كون الوطن في غنى

- عنها وبالذات في الوقت الحالي والشئ المؤسف ان يأتي ذلك من جهات يتطلب منها ان تركز على حماية حقوق المواطنين وصيانتها".
8. استهتارا بحكم المحكمة، وبأمرها القضائي السابق، استكمل مدير مكتب اراضي عدن ( يحي محمد دويد ) التوقيع على العقود الجديدة باسماء القادة الجدد لوزارة الداخلية.
  9. استكمل المدعين ( الملاك الشرعيين ) بقية اجراءات التقاضي واصبح الحكم القضائي بات ونهائي بصور القرار التنفيذي له بتاريخ 2000/11/20م.
  10. امتنع المدعى عليهما ( 1/ادارة امن عدن /2 مصلحة الاراضي ) من تنفيذ الاحكام الصادرة، خلافا للمادة (165) من قانون الجرائم والعقوبات رقم (12) لعام 94م، التي تنص على مايلي: ( يعاقب بالحبس مده لاتزيد عن ثلاث سنوات اوبالغرامه كل موظف عام استعمل سلطة وظيفته في تعطيل القوانين اوالانظمه اوفي رفض الاوامر والاحكام الصادرة من محكمة او اي جهة مختصة او امتنع عمدا عن تنفيذ شي مما يدخل تنفيذه في اختصاصه). ولم يسائل او يحاسب احد.
  11. خلافا للقوانين واستخفافا بالقضاء وتحديا له، اصدر مدير عام امن عدن ( العميد/ محمد صالح طريق ) اوامره للشرطة في منطقة ( النصر- العريش ) بمنع الملاك الشرعيين والمحكوم لهم من الحيازة والبناء في اراضيهم وعدم اعتماد شرعية العقود الصادرة عام 93م، واعتماد شرعية العقود الصادرة عام 98/97م - التي الغاها القضاء باحكامه النافذة.
  12. تقدم عدد من الملاك ببلاغات ودعاوى للمحكمة/النيابة/ محافظ عدن ... ضد ( مدير امن عدن + مدير شرطة النصر+ المعتصبون) فصدرت اوامر من مدير امن عدن لقسم شرطة ( النصر العريش ) بعدم تنفيذ اوامر النيابة وعدم رفع محاضر الاستدلالات المطلوبة من النيابة في قضايا اراضي النصر. وذلك خلافا للقوانين ( المادة (487) لقانون رقم (40) لسنة 2002م بشأن المرافعات والتنفيذ المدني التي حددت مدة لاتجاوز ثلاثين يوما لتنفيذ المحكوم عليهم الاحكام الصادرة ضدهم؛ والمادة (489) من نفس القانون التي تنص (يعاقب كل من اعترض او عرقل تنفيذ اي حكم صدر ضد الدولة باحبس مدة لاتزيد عن سنتين ). ولم يسائل او يحاسب احد.
  13. بتاريخ 6 مايو 2002م، اصدرت محكمة صيرة ( بلاغ ) موجة الى وزير العدل، بشأن تنفيذ الحكم. فلم يرد.
  14. بتاريخ 15 ابريل 2003م. اصدرت محكمة صيرة ( بلاغ )، الى رئيس الوزراء، والى وزير العدل، بشأن تنفيذ الحكم. فلم يرد الطرفين.
  15. بتاريخ 9 سبتمبر 2003م، اصدرت محكمة صيرة، مذكرة الى رئيس محكمة استئناف عدن تفيد باستنفاذ المحكمه كافة اجراءاتها دون جدوى أو فائده ولا مفر أمامها الا تطبيق نص ماده (489)مرافعات التي تنص (يعاقب كل من اعترض او عرقل تنفيذ اي حكم صدر ضد الدولة باحبس مدة لاتزيد عن سنتين ).
  16. بتاريخ 6 اكتوبر 2003م،وجهة رئيس محكمة استئناف عدن، مذكرتين الاولى الى وزير العدل، يطلب فيها التوجية القانوني من اجل فرض تنفيذ حكم المحكمة بعد استنفاذها الاجراءات. والثانية الى رئيس محكمة صيرة، للسير في تنفيذ الحكم وفقا للقانون بعد الرد من الوزير او رئيس الوزراء.
  17. بتاريخ 24 فبراير 2004م، رد وزير العدل الى رئيس محكمة استئناف عدن، بفرض تنفيذ الحكم وقراره التنفيذي وفقا للقانون. وبتاريخ 4/ مارس 2004م وجة محافظ عدن، الى مدير مصلحة اراضي عدن، لتنفيذ توجيهاته السابقة وما تم الاتفاق مع مدير الامن بشأن تنفيذ الحكم. فلم ينفذ.

18. بتاريخ 3 ابريل 2004م وجهة محكمة صيرة مذكرة الى محافظ عدن، تطلب فيها الزام المحكوم ضدهم تنفيذ حكم المحكمة وقرارها التنفيذي. بتاريخ 11 ابريل 2004م، اصدر محافظ عدن توجيهاته الى مدير عام مصلحة اراضي عدن، للعمل بمذكرة المحكمة لاتخاذ الاجراءات اللازمة. ولم تنفذ
19. بعد تعيين الاستاد/ ( شيخ سالم بانافع ) مديرا عاما لمكتب الاراضي - عدن، وافق مكتب الاراضي على تنفيذ الاحكام النافذة واصدر الاوامر بالغاء العقود اللاحقة الصادرة عام 98/97م. ونشر اعلان قانوني بذلك في صحيفة 14 اكتوبر - الحكومية - بتاريخ 2004/9/14م). لكن ادارة امن عدن ظلت على امتناعها من تنفيذ الاحكام.
20. بالاضافة الاجراءات الرسمية اعلاه، تقدم الملاك الشرعيين بـ ( 8 ) مناشدات عبر الصحافة، ومناشدتين عبر منظمة حقوق الانسان اليمنية، ومنظمة حقوق وحرريات.
21. اعلانا بالعجز عن تنفيذ الاحكام، والاوامر الرسمية العليا، كتب رئيس نيابة م/عدن بتاريخ 9 / 12 / 2007م، خطاب - من اربع صفحات - موجه الى مدير امن عدن استعرض فيه الاحكام والاوامر الصادرة، وفي الصفحة الرابعة تسائل رئيس النيابة بالنص التالي:  
"على ماذا تعول ادارة امن عدن وعلى ماذا تستند في حماية المحكوم ضدهم والاصرار على بقائهم في الاراضي التي سبق لاراضي وعقارات الدولة الغائها وماهي مشروعية ادارة الامن في اثبات حق قد اعدم بسلطة القانون وقطعية الاحكام؟".

### النموذج الثالث: قضية ( شركة المنقذ للاستثمار ):

#### ملخص القضية:

1. ادعت شركة اسمها ( شركة المنقذ للاستثمار )، ويمثلها ( حمود هاشم الذارحي ) عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح وأحد أبرز الشخصيات المؤسسة لهيئة الفضيلة، ادعت هذه الشركة ملكيتها لمساحات شاسعة من الأراضى تقدر بنحو (1.260.000 مليون متر مربع) في منطقة كالتكس بمحافظة عدن.
2. رفضت الجهات الحكومية في محافظة عدن هذا الادعاء واحيل الموضوع الى القضاء.
3. حكمت المحكمة الابتدائية وايدتها الإستئنافية بان ما لدى الشركة من أوراق وصكوك شراء، مزورة. وامرت بسجن المتورطين في تزوير تلك المستندات من مواطنين ومسؤولين.
4. صدرت توجيهات عليا من رئيس الجمهورية الى النائب العام، تامر بسحب ملف القضية من المحكمة العليا وتسليمه الى ( الشيخ/ عبدالله بن حسين الأحمر ) وعدد من المشايخ والقيادات العسكرية، من أجل التحكيم في القضية.
5. وفقاً لإقتراح ( الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ) ولجنته وافقت الدولة على دفع مبلغ مليار وثمانمائة مليون ريال لشركة ( المنقذ )، تعويضاً لها.(أنظر: الأيام، عدن، 16 يونيو 2001م).
6. والمعروف أن منطقه كالتكس كنت بجرأ حتى الخمسينيات من القرن الماضي قبل ان تقوم الادارة البريطانية بردم البحر لانشائها ولم تكن ارضاً بحسب وثيقة الملكية المزورة التي تدعي انها ملك خاص منذ ثلاثمائة عام.

النموذج الرابع: قضية مزرعة مؤسسة اللحوم، وتقرير ( باصرة - هلال )

اولا: قضية مزرعة اللحوم بدار سعد - عدن

ملخص القضية:

1. في اطار حمى نهب الاراضي، التي سادت بعد حرب عام 1994م، استولت شركة التجارة الداخلية، على ( مؤسسة اللحوم ) بهدف الاستيلاء على اراضيها بدون توفر اسس قانونية، اصبحت الاراضي التابعة ( لمؤسسة اللحوم ) تحت تصرف مدير عام شركة التجارة الداخلية ( حسين ناصر عمير ).
2. بعقود صادرة عن محافظ محافظة عدن ( طة غانم )، تم تملك اراضي مؤسسة اللحوم لثلاث مجموعات، اشتهرت - لاحقا - بأسمائها التالية:-

المجموعة الاولى ( مجموعة الـ ( 26 ) ): وهم قياديين مدنيين

وعسكريين ومحافظين وقياديين آخرين. - عددهم الحقيقي ( 37 )، والمساحة المصروفة لهم ( 110.5 فدان ) . انظر ملحق رقم ( 5-3 ) -.

المجموعه الثانية ( مجموعة الـ ( 11 ) ): وهم اصحاب الارض السابقين،

المؤممة اراضيهم، بقانون التاميم الاشتراكي، الصادر عام 1970م، او منتفعين مصروفة لهم الارض قبل حرب عام 1994م. وقد استعادوا ( 228 فدان ) - عددهم الحقيقي ( 19 )، والمساحة التي يطالبون بها ( 554 ) فدان. انظر ملحق رقم ( 5-4 ) -.

المجموعه الثالثة ( مجموعة الموظفين ): وهم:-

1. اعضاء ( جمعية موظفي مؤسسة اللحوم، وشركة التجارة الداخلية )

وحصلوا على ( 537 قطعه ) سكنية بمساحة اجمالية ( 400،141 متر مربع ).

2. اتضح بعد ذلك ان محافظة عدن قد صرف ايضا ( 66 ) بقعة ارض لموظفين آخرين من غير اعضاء جمعية مؤسسة اللحوم.

3. اتضح بان مكتب اسكان محافظة لحج، قد صرف، في نفس الموقع - قبل الحرب - ( 78 ) قطعة ارض لموظفين آخرين. وقام بترحيل ( 113 ) آخرين، الى نفس الموقع، من منطقتي ( الرباط ) و ( النقطة )، لتعويضهم عن اراضي صرفت لهم هناك، ولم يتمكنوا من استلامها -.

4. باع بعض افراد المجموعة الاولى ( مجموعة الـ ( 16 ) )، الاراضي المصروفة لهم لمستثمرين، قاموا ببناء منشآت صناعية وتجارية عليها. انظر ملحق رقم ( 5-5 ).

5. وجه رئيس الجمهورية، بمذكرة رقم ( 2560 )، صادرة بتاريخ 3 / 6 / 2003م، بان تؤول ممتلكات شركة التجارة الداخلية، لصالح ( المؤسسة الاقتصادية اليمنية ).

6. تعامل رئيس الجمهورية على ان التصرف باراضي ( مؤسسة اللحوم ) كان غير قانوني. فصدر توجيهاته، بمذكرة رقم ( 1849 )، بتاريخ 12 / 4 / 2005م، الى محافظ محافظة عدن ( د. يحي محمد الشعبي )، بشأن معالجة قضية اراضي مزرعة ( اللحوم ) بدار سعد وفقا لما يلي نصه:

"المجموعه الاولى والثانية: يتم سحب الاراضي الزراعية ( وتسليمها للمؤسسة )، والتي تم التصرف بها وحيازتها بصورة غير قانونية من

قبل بعض الشخصيات والموضحة اسمائهم بالكشفيين المرفق صورة منها:

الكشف الاول لعدد 26 شخص بمساحة ( 102 فدان ).  
الكشف الثاني لعدد 11 شخص لمساحة ( 228 فدان ).  
اعتبار أي عقود صرفت بالمخالفة للقوانين النافذة لاجيه. ومن قام منهم بالتصرف بالبيع او غيرة فعلية اعادة المبالغ التي استلمها. واذا وجدت أي حالة سبق لها انشاء مشروع على الارض المشار اليها فيتم معالجتها وفقا لاحكام قانون اراضي وعقارات الدولة.  
المجموعه الثالثه: الاراضي المنصرفة لموظفي مؤسسة اللحوم او شركة التجارة ( سابقا ) بعقود من الشركة لغرض انشاء سكن ( مساحة 15 × 15 لكل حالة ) فيتم استيعابهم من خلال مخطط تعده المصلحة في مربع واحد واستبدال العقود الممنوحة من الشركة بعقود ايجار رسمية من المصلحة وفقا لقانون اراضي وعقارات الدولة". ولكن لم ينفذ ( د. يحي محمد الشعبي ) هذه التوجيهات.

7. قام محافظ محافظة عدن ( احمد محمد الكحلاني ) بهدم وإزالة المنشآت الصناعية والتجارية للمستثمرين، الذين اشترى الارض من ( مجموعة الـ ( 26 ) )، فتناولت الصحافة المحلية هذا الموضوع، وتحولت المشكلة الى قضية راي عام، وتم مناقشتها في مجلس النواب. وتم تداول اسماء مجموعة الـ ( 26 ) في اطار قضية فساد.

#### ثانياً: - تقرير ( باصرة - هلال ) .

1. في اطار الملاحظات التي فجرتها قضية ( مؤسسة اللحوم )، وبعد ان تناولت بعض المواقع على الانترنت اسماء القياديين ( مجموعة الـ ( 26 ) )، تم تكليف عدد من اللجان لحل مشكلة الارض في محافظة عدن.
2. من بين تلك اللجان اشتهرت لجنة تم تسميتها بلجنة ( باصرة - هلال )، ( نسبة الى عضويتها ( د. صالح علي باصرة )، وزير التعليم العالي. والمهندس/ عبدالقادر علي هلال وزير الادارة المحلية ).
3. رفعت لجنة ( باصرة - هلال ) تقرير بينت فيه خطورة مشكلة الاراضي في عدن وتداعياتها و اشار التقرير الى ان ( 15 ) شخص يمثلون قمة المشكلة.
4. لم ينشر تقرير ( باصرة - هلال ) ولم تنشر اسماء الـ ( 15 ) المشار اليهم في التقرير. لكن التقرير اصبح دليلا على انحياز رئيس الجمهورية لصالح الفاسدين وتلكؤه في محاربة الفساد.

5. من النماذج المشار اليها اعلاه، يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:-

1. ان أي قضية يكون احد طرفيها من الجنوبيين وطرفها الآخر من القياديين او المتنفذين، لا تنفذ فيها احكام القضاء، ولا تنفذ فيها التوجيهات حتى وان كانت من اعلى المستويات.
2. ان السلطة تستخدم القضايا الجنائية والمدنية لاهداف سياسية. تدل على ذلك ما تعرضت له صحيفة الايام الجنوبية من مضايقات ومحاكمات كيدية وايقاف واستهداف عسكري.
3. ان السلطة تستخدم قضايا الفساد لاهداف سياسية ضد بعض القياديين الجنوبيين.
4. ان السلطة تستخدم مشكلات الاراضي لاهداف سياسية ضد الجنوبيين.

5. ان القضاء غير مستقل ويأتمر بالتوجيهات من السلطة التنفيذية وهو في عدن لا يمارس مهامه بشكل طبيعي خاصة فيما يخص مشكلات الاراضي والملحق رقم (5-1) يثبت ان قلم التوثيق في المحاكم ممنوع من توثيق المعاملات الخاصة بالاراضي الخاصة في محافظة عدن.

### المبحث الثاني - تعميم ظاهرة حمل السلاح.

### المبحث الثالث - تعميم ظاهرة التعصب القبلي والثأر والتقطع.

المبحث الرابع - تعميم ظاهرة ظلم المرأة، والغاء مكتسباتها في الجنوب.

المبحث الخامس - تعميم ظاهرة الغش في المدارس والجامعات.

المبحث السادس - تعميم ظاهرة عدم الاحتكام للنظام والقانون.

المبحث السابع - تعميم ظاهرة الرشوة والاختلاس للمال العام.

المبحث الثامن - تعميم ظاهرة التسبب والاهمال في الوظيفة العامة.

المبحث التاسع - تعميم ظاهرة التسول.

المبحث العاشر - تعميم ظاهرة مضغ القات طوال الاسبوع وتوسيع نطاق استهلاكه.

الفصل الخامس: تدهور المستوى التعليمي وخدمات الصحة

المبحث الاول: تدهور المستوى التعليمي للسكان في الجنوب

يمكن تقييم المستوى التعليمي في الجنوب والشمال، من خلال تحليل بيانات الجدول رقم ( 16 )  
(التبئين المستوى التعليمي للسكان في الجنوب والشمال طبقا لتعدادي عام 1988م و  
1986م، ومقارنتها مع بيانات الجدول رقم ( 17 ) التي تبين المستوى التعليمي للسكان في  
الجنوب والشمال طبقا لمسح ميزانية الاسرة متعددة الاغراض لعام 2006م.

جدول رقم ( 16 )

المستوى التعليمي للسكان، طبقا لتعداد عام 1988م في الجنوب  
وتعداد عام 1986م في الشمال.

البيان	امي	يقراء ويكتب	ما قبل الثانوية	دبلوم بعد الثانوية	جامعة	دراسات عليا	غير مبين	الاجمالي	نسبة الامية
عدن	71137	79395	43931	27223	6595	3905	2214	237126	30%
امانة العاصمة	107180	87271	45696	13058	2202	8262	9149	274097	39%
حضر موت	163748	145906	37094	11472	1518	1013	519	361568	45%
ابين	89043	64901	19649	4731	1541	322	289	180683	49%
لحج	150601	106167	20635	8666	2399	347	596	289675	52%
شبو	67922	43791	5867	1241	277	137	143	119425	57%
المهره	18439	7511	1993	662	200	57	48	28929	64%
تعز	551531	202859	61655	7860	2402	4010	4935	835624	66%
البيضاء	118504	37341	6915	743	546	470	1508	166048	71%
مأرب	40440	12220	2634	472	354	289	187	56614	71%
اب	509262	165289	24639	3138	1641	1553	5087	710744	72%
صنعاء	548151	135061	22730	2651	1660	1648	9261	721290	76%
ذمار	311641	79342	10166	1903	859	922	3876	408780	76%
الجوف	19792	5007	551	148	75	59	41	25680	77%
الحديدة	509909	97893	27058	4801	1502	2407	214	648688	79%
المحويت	121776	26220	4193	520	373	307	1023	154453	79%
حجة	330668	66672	8978	1410	791	707	61	412786	80%
صعده	155497	32726	4275	710	398	507	20	195345	80%
الاجمالي	3885241	1395572	348659	91409	25333	26922	48491	5827555	67%
الجنوب	560890	447671	129169	53995	12530	5781	3809	1217406	46%
الشمال	3324351	947901	219490	37414	12803	21141	2367	4610149	72%
نسبة الجنوب	14%	32%	37%	59%	49%	21%	8%	21%	69%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الاحصاء السنوي لعام 1992م، صنعاء، يوليو 1993م

Error! Unknown switch 3 الملحق رقم Error! Unknown switch argument.

جدول رقم ( 17 )  
الحالة التعليمية لسكان الجنوب والشمال، وفقاً لمسح ميزانية الاسرة لعام 2006م.

البيان	امي	يقرا ويكتب	شهادة ما قبل الثانوية	ثانوية مهنية وثانوية عامة	دبلوم بعد الثانوية	جامعي	ما فوق الجامعة	غير ميين	الاجمالي	نسبة الامية
عدن	173,115	937,76	096,64	379,54	362,12	193,32	712,4	475	327,360	32%
امانة العاصمة	903,322	748,141	431,160	918,120	238,19	353,88	953,9	285,12	829,875	37%
حضر موت	521,275	808,198	137,77	866,32	201,5	418,12	492	401,5	844,607	45%
المهرة	907,20	350,10	787,7	900,3	505	714	80	54	297,44	47%
ابيين	684,130	500,64	148,27	850,24	427,7	125,4	169	39	942,258	50%
شبو	267,166	397,93	182,23	999,13	472,1	699,1	160	285,3	461,303	55%
لحج	551,244	136,89	694,41	225,40	611,14	475,7	713	745,1	150,440	56%
الضالع	323,154	834,53	932,23	772,24	836,2	998,4	544	0	239,265	58%
البيضاء	029,213	562,88	894,35	668,14	639,1	453,4	166	237	648,358	59%
اب	162,768	851,226	838,137	945,107	612,15	015,24	153,1	220,4	796,285,1	60%
تعز	877,785	694,191	850,105	033,109	759,27	665,60	068,2	966,3	912,286,1	61%
عمران	071,321	974,99	571,47	342,28	300,4	376,10	72	183	889,511	63%
الجوف	200,156	248,25	933,18	748,27	247,3	954	0	042,1	372,233	67%
صنعاء	341,424	884,88	880,62	708,32	137,3	449,5	0	872	271,618	69%
مارب	406,88	496,13	383,9	262,11	291,3	815	44	832	529,127	69%
ريمة	505,179	022,40	498,23	676,9	179,2	861,1	0	462,3	203,260	69%
الحديدة	936,065,1	141,216	159,111	773,70	158,11	049,16	053,1	665,2	934,494,1	71%
صعدة	638,338	587,86	664,32	463,11	205,2	621,3	583	564	325,476	71%
نمار	899,656	331,96	378,90	079,48	332,4	588,11	147	106,6	860,913	72%
المحويت	079,203	739,34	767,21	169,11	053,2	061,3	299	106	273,276	74%
حجة	269,702	038,93	582,60	534,59	486,5	251,11	53	341,4	554,936	75%
الاجمالي	741,333,7	277,030,2	807,183,1	308,858	051,150	133,306	461,22	878,51	656,936,11	61%
الجنوب	426,107,1	962,586	976,264	991,194	414,44	622,63	870,6	999,10	260,280,2	49%
الشمال	315,226,6	315,443,1	828,918	318,663	636,105	511,242	591,15	881,40	395,656,9	64%
نسبة الجنوب	15%	29%	22%	23%	30%	21%	31%	21%	19%	

من خلال بيانات الجدول رقم ( 16 ) ومقارنتها مع بيانات الجدول رقم ( 17 ) يتضح التالي:-  
1. كانت نسبة الامية بين سكان الجنوب في عام 1988م ( 46% )، ارتفعت في عام 2006م الى ( 49% ) وهذا يدل على تدهور الحالة التعليمية لسكان الجنوب. وللمقارنة فقد كانت نسبة الامية بين سكان الشمال في عام 1986م ( 72% )، انخفضت في عام 2006م،

- الى ( 64% ) . وهكذا فقد تقلصت الفجوة في نسبة الامية بين الجنوب والشمال من ( 26 ) نقطة قبل الوحدة الى ( 15 ) نقطة، في عام 2006م..
2. ان تدهور الحالة التعليمية لسكان الجنوب في عام 2006م مقارنة بعام 1988م، جاء نتيجة لارتفاع نسب الامية في كل من محافظات ( لحج، عدن، ابين )، بـ ( 4، 2، 1 ) نقطة مئوية، على التوالي، وبقاء نسبة الامية في محافظة ( حضرموت ) عند مستواها في عام 1988م. وعدم تأثير الانخفاض في نسبة الامية في محافظتي ( شبوة ) و ( المهرة ) بـ ( 2 ) و ( 17 ) نقطة مئوية على التوالي، لانخفاض الاهمية النسبية لعدد السكان في كل منهما الى سكان الجنوب.
3. ان التحسن في حاله التعليمية لسكان الشمال في عام 2006م مقارنة بعام 1986م بمقدار ( 8 ) نقاط مئوية جاء نتيجة تحسن حاله التعليمية في كافة محافظات الشمال حيث انخفضت نسبة الامية بنسب تذبذبة بين ( 12 ) نقطة مئوية، كما هو الحال في محافظتي ( اب ) و ( البيضاء ) و ( نقطتين ) كما هو الحال في ( امانة العاصمة ) ومحافظة ( مارب ) .
4. كان في الجنوب قبل الوحدة ( 561،3 ) فرد، من حملة الشهادات العليا ( ماجستير ودكتوراة ) . وكان هذا العدد يمثل ( 60% ) من اجمالي حملة الشهادات العليا في اليمن. وبعد ( 18 ) عام ازداد عددهم الى ( 870،6 ) . لكن نسبتهم من اجمالي حملة الشهادات العليا في اليمن انخفضت الى ( 31% ) . ويرجع سبب ذلك الى ان متوسط نسبة الزيادة السنوية في عدد حاملي شهادات الدراسات العليا من ابناء الجنوب خلال الفترة تساوي ( 3.7% ) فقط. وللمقارنة فان عدد حملة الشهادات العليا في الشمال في عام 1986م كان ( 367،2 ) ازداد عددهم الى ( 591،15 ) في عام 2006م. أي بنسبة زيادة سنوية تساوي ( 10% ) . أي ما يقارب ثلاثة اضعاف نسبة الزيادة السنوية في الجنوب. وينطبق حال ( الدراسات العليا ) على بقية الشهادات التعليمية لابناء الجنوب، مع اختلاف النسب والاسباب.
- والاخطر هو، ان حاله التعليمية في محافظات الجنوب تتجه نحو مستقبل اسوء. يؤشر الى ذلك انخفاض نسب ( الملتحقين حاليا ) في التعليم - عام 2006م - من اجمالي سكان المحافظة في سن ( 5 سنوات فاكثر ) . فكما تبين معطيات الجدول رقم ( 18 ) ادناه، فمن بين ( 21 ) محافظة في اليمن جاءت محافظة حضرموت في المرتبة رقم ( 16 )، واحتلت محافظات ( عدن ، ابين، شبوة، لحج ) المراتب ( 13، 12، 11، 10 ) على التوالي. وجاءت محافظة ( المهرة ) في المرتبة ( 6 ) . وجاءت في المراتب الخمس الاولى من حيث النسب الاعلى ( للملتحقين حاليا ) - عام 2006م - في التعليم، كل من ( امانة العاصمة، الضالع، الجوف ، تعز ، مارب ) على الترتيب.

جدول رقم ( 18 )  
السكان ( 5 سنوات فاكتر )، حسب حالة الالتحاق بالتعليم، وفقا لمسح ميزانية الاسرة متعددة  
الاغراض لعام 2006م،

الرقم	النوع	ملتحق حاليا	%	سبق له الالتحاق	%	لم يلتحق	%	غير مبيّن حالة الالتحاق	%	الإجمالي
1	الامانه	154,566	38.76	791,523	35.86	039,352	24.10	659,18	1.28	644,460,1
2	الضالع	531,158	36.91	803,100	23.47	436,164	38.29	701,5	1.33	471,429
3	الجوف	222,136	36.49	562,70	18.90	810,162	43.62	688,3	0.99	281,373
4	تعز	684,740	36.22	880,486	23.81	033,800	39.13	177,17	0.84	774,044,2
5	مارب	662,65	33.72	706,37	19.36	823,89	46.13	523,1	0.78	713,194
6	المهرة	942,22	32.72	641,22	32.29	656,21	30.88	885,2	4.11	124,70
7	اب	373,621	31.79	093,464	23.74	705,821	42.03	752,47	2.44	922,954,1
8	عمران	105,225	30.23	370,146	19.66	518,365	49.09	570,7	1.02	564,744
9	المحويت	066,119	29.88	249,69	17.38	023,207	51.96	090,3	0.78	428,398
10	لحج	031,184	29.19	376,189	30.04	774,250	39.78	246,6	0.99	426,630
11	شبوّة	305,126	29.10	655,127	29.41	806,175	40.50	282,4	0.99	047,434
12	ابين	752,107	28.60	234,123	32.71	709,135	36.02	105,10	2.68	800,376
13	عدن	323,141	28.01	937,239	47.55	391,120	23.86	929,2	0.58	579,504
14	صنعاء	880,235	27.48	796,175	20.48	476,442	51.54	353,4	0.51	504,858
15	ريمة	381,92	26.00	666,72	20.45	536,187	52.77	789,2	0.78	372,355
16	حضر موت	046,223	25.98	632,298	34.79	212,309	36.02	558,27	3.21	447,858
17	البيضاء	967,120	25.08	245,125	25.96	402,233	48.38	806,2	0.58	420,482
18	حجة	575,309	24.59	979,226	18.03	575,709	56.36	982,12	1.03	111,259,1
19	ذمار	978,292	24.14	073,249	20.52	786,664	54.78	752,6	0.56	589,213,1
20	الحديدة	315,409	21.33	369,439	22.90	565,055,1	55.01	619,14	0.76	868,918,1
21	صعدة	071,124	20.43	531,119	19.68	794,356	58.76	832,6	1.13	228,607
22	الاجمالي	362,023,5	29.26	588,309,4	25.10	066,627,7	44.42	297,210	1.22	313,170,17

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح ميزانية الاسرة متعددة الاغراض لعام 2006م، صنعاء.  
ونستطيع اثبات مسؤولية الحكومة في تدهور مستوى التعليم في الجنوب، من خلال بيانات الجدول  
رقم ( 19 ) ادناه.

جدول رقم ( 19 )  
عدد الاطفال والمربين في رياض الاطفال الحكومية  
مقارنة بين عام 1992م وعام 2006م

البيان	عدد رياض الاطفال		عدد الاطفال		عدد المربين	
	1992	2006	1992	2006	1992	2006
ابين	7	4	1327	689	110	83
حضر موت	7	9	1615	3360	98	175
شبوّة	5	0	671	0	18	0
عدن	13	13	4062	2788	248	216
لحج	3	1	335	119	30	10
المهرة	4	4	457	285	26	16

Error! Unknown switch 3 الملحق رقم 3 Error! Unknown switch argument.

500	530	7241	8467	31	39	الاجمالي
-----	-----	------	------	----	----	----------

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي لعام 1992م، وكتاب الاحصاء السنوي لعام 2007م

من خلال بيانات الجدول رقم ( 19 ) اعلاه، يتضح التالي:-

1. انخفاض عدد رياض الاطفال الحكومية في محافظات الجنوب من ( 39 ) روضة الى ( 31 ) روضة وانخفاض عدد الاطفال الملتحقين فيها من ( 8467 ) طفل الى ( 7241 ) طفل.
2. كان التدهور الاشد في عدد رياض الاطفال، وفي عدد الاطفال الملتحقين فيها، في محافظة شبوة، حيث تم القضاء على تجربة رياض الاطفال نهائياً.
3. جاءت محافظة لحج في المرتبة الثانية، - من حيث السوء -، حيث لم يتبقى فيها في عام 2006م سوى روضة اطفال حكومية واحدة.
4. جاءت محافظة ابين في المرتبة الثالثة - من حيث السوء -، حيث انخفض عدد رياض الاطفال الحكومية فيها من ( 7 ) رياض الى ( 4 ) رياض وانخفض عدد الاطفال الملتحقين فيها من ( 1327 ) طفل الى ( 689 ) طفل.
5. على الرغم من ان عدد رياض الاطفال قد ظلت بنفس العدد في محافظتي عدن والمهرة. الا ان عدد الاطفال الملتحقين قد انخفض من ( 4062 ) طفل الى ( 2788 ) طفل في محافظة عدن. ومن ( 457 ) طفل الى ( 285 ) طفل في محافظة المهرة.
6. كان الاستثناء الوحيد هو محافظة حضرموت حيث ارتفع عدد رياض الاطفال الحكومية من ( 7 ) الى ( 9 ) وارتفع عدد الاطفال الملتحقين فيها من ( 1615 ) طفل الى ( 3360 ) طفل.

### تدهور مستوى التعليم الاساسي

في اجل اثبات تدهور مستوى التعليم الاساسي في الجنوب نورد المؤشرات التي خلص اليها "الفريق المحوري لقضايا النوع الاجتماعي في مجال التعليم الاساسي" في " تقرير مؤشرات وضع التعليم الأساسي في محافظة عدن للعام الدراسي 2008-2009م" وذلك على النحو التالي:-

1. هناك 6،22% من السكان في سن التعليم خارج المدرسة.
2. نسبة التسرب من الصف الأول حتى الصف التاسع تساوي ( 6،17% ) لكلا الجنسين، ( 23% ) للاناث، ( 6،12% ) للذكور.
3. هناك تراجع ملحوظ في معدل الالتحاق الاجمالي في التعليم الاساسي مقارنة بعام 2005 / 2006م، حيث انخفض من 84% إلى 4،77% لكلا الجنسين، ومن 86% إلى 81% للذكور، ومن 82% إلى 74% للإناث.

## المبحث الثاني: تدهور مستوى الخدمات الحكومية لصحة السكان

يمكن تقييم مستوى الخدمات الحكومية في مجال الصحة من خلال المقارنة بين اجمالي عدد الاسرة في المستشفيات والمراكز الصحية بين عامي 1992م، 2006م. كما هو مبين في الجدول رقم ( 20 ) ادناه.

جدول رقم ( 20 )  
اجمالي عدد الاسرة في المستشفيات والمراكز الصحية بحسب المحافظات  
مقارنة بين عام 1992م وعام 2006م

المحافظة	اجمالي عدد الاسرة في عام 1992م	اجمالي عدد الاسرة في عام 2006م	التغير زيادة او نقص	نسبة التغير
مارب	132	625	493	373%
البيضاء	105	330	225	214%
المحويت	75	220	145	193%
اب	394	1061	667	169%
حضر موت	795	1925	1130	142%
شبو	305	640	335	110%
صنعاء	368	717	349	95%
ذمار	290	512	222	77%
الحديدة	625	1049	424	68%
تعز	1364	2173	809	59%
امانة العاصمة	1733	2758	1025	59%
صعدة	209	330	121	58%
المهرة	158	208	50	32%
ابين	488	610	122	25%
حجة	319	357	38	12%
لحج	815	880	65	8%
الجوف	52	53	1	2%
عدن	1700	1437	-263	-15%
عمران	0	380	380	
الضالع	0	210	210	
ريمة	0	80	80	
الاجمالي	927.9	555.16	6628	67%
الجنوب	4261	5910	1649	39%
الشمال	666.5	645.10	979.4	88%

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي لعام 1992م، وكتاب الاحصاء السنوي لعام 2007م

Error! Unknown switch 3 الملحق رقم 3 Error! Unknown switch argument.

من خلال البيانات في الجدول رقم ( 20 ) المرتبة تنازليا وفقا لمعدل النمو في عدد الاسرة، يتضح التالي:-

1. ان وضع الخدمات الصحية الحكومية في محافظة عدن قد تدهور بشدة يدل على ذلك تراجع عدد الاسرة في المستشفيات الحكومية من ( 1700 ) سرير عام 1992م الى ( 1437 ) سرير عام 2006م. بنقص يساوي ( 263 ) سرير أي بنسبة تدهور بلغت ( 15 % ).
2. زاد عدد الاسرة في المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية في محافظة ( لحج ) من ( 815 ) الى ( 880 ) سرير. بزيادة قدرها ( 65 ) سرير، أي بنسبة تساوي ( 12% ).
3. زاد عدد الاسرة في المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية في محافظة ( ابين ) من ( 488 ) الى ( 610 ) سرير. بزيادة قدرها ( 122 ) سرير، أي بنسبة تساوي ( 25% ).
4. زاد عدد الاسرة في المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية في محافظة ( المهرة ) من ( 158 ) الى ( 208 ) سرير. بزيادة قدرها ( 50 ) سرير، أي بنسبة تساوي ( 32% ).
5. زاد عدد الاسرة في المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية في محافظة ( شبوة ) من ( 305 ) الى ( 640 ) سرير. بزيادة قدرها ( 335 ) سرير. أي بنسبة تساوي ( 110% ).
6. زاد عدد الاسرة في المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية في محافظة ( حضرموت ) من ( 795 ) الى ( 1925 ) سرير. بزيادة قدرها ( 1130 ) سرير. أي بنسبة تساوي ( 142% ).
7. احتلت المحافظات ( عدن، الجوف، لحج، حجة، ابين ، المهرة ) المراتب الاسوء على التوالي في معدل نمو عدد الاسرة.
8. جاءت محافظتي ( شبوة، وحضرموت ) في المراتب ( الخامس، السادس ) على التوالي، في الترتيب حسب افضلية المحافظات في معدل النمو في عدد الاسرة.

## الفصل السادس: الاستحواذ وتبديد الثروات الطبيعية

في هذا المبحث يستعرض الباحث نماذج للنهب والتبديد للثروات النفطية والمائية السمكية، وذلك على النحو التالي:-

### 1- الاستحواذ وتبديد الثروات النفطية

تثبت الدراسة المقدمة من قبل د. حسين مثني العاقل تحت عنوان " الوحدة والنفط وقرار استباحة محافظات الجنوب" كيف تم الاستحواذ والتبديد للثروة النفطية خلال الفترة 1990 وحتى نهاية شهر اكتوبر 2012م، بلغت كمية انتاج النفط الخام

وبدلاً من استخدام عائدات النفط بصورة تعطي اقتصاد اليمن ( الدفعه القوية ) التي تضمن دوران ماكنة النمو الاقتصادي دون توقف، فقد تم انفاق عوائد هذه الثروة الناضبة بصورة غير فعالة، وعلى مشاريع ذات جدوى اقتصادية منخفضة، او على مشاريع بدوافع عسكرية، او على مشاريع تفاخرية. وادى ذلك الى ضياع فرصة تاريخية قد لا تتمكن اليمن من الحصول على مثلها في المستقبل المنظور.

### 2- الاستحواذ وتبديد الثروات المائية

تؤكد بيانات وزارة الزراعة بانه خلال الفترة 1994- 2006م، قامت الدولة ببناء ( 1146

) سد وحاجز تم بناء معظمها في الجبال التي تقع في المحافظات الشمالية. ان انشاء هذا العدد الكبير من السدود والحواجز المائية بصورة عشوائية وبدون دراسة استراتيجية لجدواها الاقتصادية يمثل تبديدا مزدوجا للثروات الطبيعية. فمن جهة هي ضياع لمليارات الدولارات المتتاتية من تصدير النفط الذي يستخرج جله من الجنوب، ومن جهة اخرى تساهم السدود والحواجز في انخفاض ما يصل الى الوديان من مياه السيول. مما يقلص مساحة الاراضي المزروعة ويؤثر سلبا على خصوبتها.

وكمثال على ذلك فان مياة السيول لوادي ( تبن ) لم تصل الى بعض الاراضي الزراعية في محافظة لحج وجميع الاراضي الزراعية في محافظة عدن منذ ( 18 ) عام. اي منذ عام 1992م. ولا شك في ان السدود والحواجز المائية العشوائية احد اهم اسباب انخفاض مستوى تدفق السيول في هذا الوادي.

### 3- الاستحواذ والتبديد للثروة السمكية

من اجل اعطاء صورة عن حجم التبديد والعبث بالثروة السمكية نورد ملخص تقرير لجنة الزراعة والاسماك والموارد المائية الصادر بتاريخ 10 رجب 1424 هـ الموافق 7 سبتمبر 2003م. المقدم الى مجلس النواب بناءً على قراره في جلسته المنعقدة بتاريخ 2003/6/30م بتكليف لجنة الزراعة والاسماك والموارد المائية القيام بتقصي الحقائق بشأن ما تتعرض له الثروة السمكية من عبث واحداث اضرار بالبيئة البحرية والمتمثل برمي الاسماك الميتة ومخلفات تحضير الاسماك وما تقوم به بعض البواخر من ارتكاب مخالفات يومية اثناء نشاطها الاصطيادي وتقديم تقرير بشأن ذلك الى المجلس. وقد اورد التقرير مايلي:-

اولا: اهم المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب الشركات التجارية العاملة في البحر العربي تحت اشراف مكتب الثروة السمكية بمحافظة عدن والتي تم الوقوف عليها من قبل اللجنة وذلك على النحو التالي :-

- الشركة الصينية الوطنية للصيد البحري وصاحبها صالح علي محسن:- بلغ اجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال الفترة من يناير وحتى مايو 2003م (53) مخالفة تمثلت في رمي(31800) واحد

وثلاثون الف وثمانمائة كيلو جرام من الاسماك وجرف عدد من السخاوي والشباك واستخدام شباك مخالفة ووضع سلاسل حديدية في مقدمة الشباك لجرف بيوض الحبار بكميات كبيرة واستخدام شباك مدبلة والاصطياد على اعماق صغيرة ليلاً والانوار مطفأة وجرف كميات كبيرة من عناقيد بيض الحبار ولعدة مرات.

- شركة ميون للصيد البحري والموقع عنها في الاتفاقية ياسر الارياني:-

وقد بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال شهري مارس وابريل 2003م (55) مخالفة وقد تمثلت في رمي (92500) تسع وعشرون الف وخمسمائة كيلو جرام من الاسماك وجرف عدد من السخاوي وجرف شباك ورمي كمية من الصليط الحارق والاصطياد في المنطقة المحظورة والاصطياد والانوار مطفأة واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك وجرف شباك اللحم والاصطياد بشباك ذات فتحات صغيرة، ومغادرة القوارب لميناء الاصطياد بدون مراقبين.

- شركة الاستثمار للصيد البحري فيكو مصاحبها عبدالله الجريري:-

بلغ اجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال فترة شهري ابريل ومايو 2003م (23) مخالفة تمثلت في رمي (17300) سبع عشر الف وثلاثمائة كيلو جرام من الاسماك ورفض تعليمات واوامر زروق الرقابة وجرف شباك اللحم كاملة والتموين في البحر دون علم الوزارة، والاصطياد ليلاً والانوار مطفأة، واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك مما يؤدي الى جرف مراعي الاسماك والاحياء البحرية، ومنع المراقبين من الاتصال عبر جهاز الاتصال اللاسلكي، وتوقيف جهاز الاعماق عن العمل.

- شركة نشطون للصيد البحري وصاحبها صالح علي محسن:-

وقد بلغ اجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال اشهر يناير وفبراير وابريل ومايو 2003م (35) مخالفة تمثلت في رمي ( 12400 ) اثني عشر الف واربعمائة كيلوجرام من الاسماك وجرف شباك بالكامل وشباك اللحم ورفض الانصياع لاوامر قارب الرقابة والاصطياد في اعماق صغيرة، تبعد عن اليابسة باقل من (3.5ميل ) واستخدام شباك ذات فتحات صغيرة واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك مما يؤدي الى جرف مراعي الاسماك واستخدام شباك مدبلة والاصطياد في المنطقة المحظورة واصطياد صغار وبيوض الحبار وبكميات كبيرة ورمي الزيوت الحارقة الى البحر ، وتعمد اصطياد صغار سمك الحبار ولعدة مرات.

- مؤسسة ريدان للتطوير السمكي وصاحبها الكميم:-

بلغ اجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه المؤسسة خلال شهري فبراير ومارس 2003م (15) مخالفة تمثلت في رمي ( 2250 كيلو جرام ) الفين ومائتان وخمسون كيلوجرام من الاسماك جرف شباك وجرف سخاوي.

بتاريخ 2003/4/13م قام ( 17 ) سبع عشر قارب برمي كمية كبيرة من الاسماك الميتة على طول ساحل ابين وتقدر كميتها بحوالي ( 150000 ) مائة وخمسون الف كيلوجرام وقد تم اصطيادها من السواحل وعلى اعماق صغيرة، وتتبع القوارب الشركات التالية:-

جدول رقم ( 21 )

اسماء الشركات وعدد القوارب المخالفة بتاريخ 13 / 4 / 2003م

الرقم	اسم الشركات	عدد القوارب
1-	الشركة الصينية	ثلاثة قوارب
2-	شركة نشطون	ثلاثة قوارب
3-	شركة ميون	قارب واحد
4-	شركة الاستثمار	اربعه قوارب
5-	المؤسسة الاقتصادية اليمنية	قاربان
6-	شركة ريدان	قارب واحد
7-	عبدالله الخولاني	قاربان

المصدر: تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بتقصي الحقائق رقم ( 1 ) بتاريخ : 10 رجب 1424 هـ الموافق 7 سبتمبر 2003م

**ثانياً: اهم المخالفات التي قامت بها سفن الشركات التجارية العاملة في البحر العربي تحت إشراف مكتب الثروة السمكية بمحافظة حضرموت والتي تم الوقوف عليها من قبل اللجنة:-**

- شركة الاستثمار للصيد البحري وصاحبها عبدالله الجريري:-  
بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال الفترة من 1/1 وحتى 2003/7/11م (54) مخالفة تمثلت في رمي (14750) أربعة عشر الف وسبعمائة وخمسين كيلوجرام من الاسماك خلال شهر ونصف، وجرف عدد من السخاوي والشباك واستخدام سلاسل شباك حديدية في مقدمة الشباك مما يؤدي الى جرف مراعي الاسماك والاحياء المائية واستخدام شباك بفتحات صغيرة ومدبلة والاصطياد على اعماق صغيرة ليلاً والانوار ومطفاة.
- الشركة الصينية للصيد البحري وصاحبها صالح علي محسن:-  
وقد بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال الفترة من 1/1 وحتى 2003/6/30م (33) مخالفة تمثلت في رمي (17250) سبع عشر الف ومائتين وخمسون كيلوجرام من الاسماك وجرف عدد من السخاوي والشباك واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك لجرف بيض الحبار بكميات كبيرة واستخدام شباك بفتحات صغيرة ومدبلة والاصطياد على أعماق صغيرة.
- شركة نشطون للصيد البحري وصاحبها صالح علي محسن:-  
بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال الفترة من 1/1 وحتى 2003/7/11م (28) مخالفة تمثلت في رمي (18250) ثمانية عشر الف ومائتين وخمسون كيلو جرام من الاسماك وجرف عدد من السخاوي والشباك وجرف اللحم والاصطياد على اعماق صغيرة ولاكثر من مرة واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك مما يؤدي الى جرف مراعي الاسماك واستخدام شباك مدبلة.
- شركة ميون للصيد البحري والمواقع عنها في الاتفاقية ياسر الارياني:-  
وقد بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال الفترة من 1/1 وحتى 2003/7/11م (74) مخالفة تمثلت في رمي (39500) تسع وثلاثون الف وخمسمائة كيلوجرام من الاسماك خلال شهر ونصف وجرف عدد من السخاوي والشباك والاصطياد على اعماق صغيرة واستخدام سلاسل

حديدية في مقدمة الشباك مما يؤدي الى جرف مراعي الاسماك والاصطياد بشباك ذات فتحات صغيرة.

- المؤسسة الاقتصادية اليمينية:-

بلغ اجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال الفترة من 5/1 وحتى 2003/7/11م (6) مخالفات تمثلت في رمي طن من الاسماك والاصطياد على اعماق صغيرة ولعدة مرات.

**ثالثا: أهم المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب الشركات التجارية العاملة في البحر العربي وتحت إشراف مكتب الثروة السمكية بمحافظة المهرة والتي تم الوقوف عليها من قبل اللجنة، على النحو التالي:-**

- مؤسسة ريدان للصيد البحري وصاحبها ( عادل الكميم ):-  
بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب المؤسسة (17) مخالفة وخلال الفترة من 318 وحتى 2003/3/14م تمثلت في جرف شباك ومعدات الصيادين التقليديين.

- شركة ميون للصيد البحري والمواقع عنها في الاتفاقية ياسر الارياني:-  
بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة (13) مخالفة تمثلت في رمي أسماك وجرف بيض الحبار والهاريكا والاصطياد على اعمال صغيرة واستخدام شباك بفتحات صغيرة وتوقيف جهاز الرادار.  
قارب الابحاث التابع لمركز علوم البحار والمسمى (أبن ماجد) والمؤجر لحمير القاضي:-

قام بأرتكاب (10) مخالفات تمثلت في جرف شباك ومعدات الصيادين بحسب الكثف المقدم من مكتب الثروة السمكية وجرف بمحافظه المهرة، كما ان القارب يقوم بعملية الاصطياد بحجة الاصطياد للاعمال البحثية في حين انه يقوم بالاصطياد التجاري.

قامت عدد من القوارب بالاصطياد في المنطقة المحظورة بالمخالفة للقرار الوزاري رقم (14) لسنة 2003م والخاص بإغلاق منطقة الاصطياد في محافظة المهرة، والجدول رقم ( ) ادناه يبين أسم القارب والشركة التابعة له:-

جدول رقم ( 22 )

اسماء الشركات والقوارب المخالفة للقرار الوزاري رقم ( 14 ) لسنة 2003م

م	القارب	الشركة التابع لها	رقم الرخصة	تاريخ الضبط	الموقع	حبار كرتون	الانتاج اسماك كبيرة صغيرة كرتون
1	الحاج محمد مايو	الاصطياد الساحلي	883	2003/5/2	(1528.) (25/7)	2	3
2	الحاج النيلي	الاصطياد الساحلي	879	2003/5/2	خيصيت حصوين	2	21
3	الدس	الاصطياد الساحلي	895	2003/5/2		2	6
4	الامارات	المؤسسة الاقتصادية	898	2003/5/2		1.5	3
5	أبو احمد السروري	المؤسسة الاقتصادية	897	2003/5/2		2	3.5

Error! Unknown switch 3 الملحق رقم 3 Error! Unknown switch argument.

## التمييز العنصري ضد الجنوبيين

						ية		
59	61	368		2003/5/2	931	مؤسسة نشطون	9505	زونجشو
206	45	329		2003/5/2	978	مؤسسة نشطون	9505	زونجشو
200	100	200		2003/5/2		الشركة الصينية	9503Cntc	
20	80	200		2003/5/2		شركة الاستثمار	958	
505	3135	11065						

المصدر: تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بتقصي الحقائق رقم ( 1 ) بتاريخ : 10 رجب 1424 هـ الموافق 7 سبتمبر 2003م

**رابعا: اهم المخالفات التي قامت بها الشركات التجارية العاملة في البحر الاحمر تحت اشراف مكتب الثروة السمكية بمحافظة الحديدة، التي تم الوقوف عليها من قبل اللجنة. ويُلخصها الجدول التالي:-**

**جدول رقم ( 23 )**

اسماء القوارب والشركات التابعة لها العاملة في ( البحر الاحمر ) ونوع المخالفة وتاريخها وجهة الضبط

اسم القارب	الشركة التابع لها القارب	نوع المخالفة	تاريخ المخالفة	جهة الضبط
1	هدية ابو عمر	الاخطياد في مسافة خمسة اميال من الساحل	2003/1/3	المراقبين
2	الاسراء	الاخطياد في مسافة خمسة اميال من الساحل	2003/1/5	المراقبين
3	الحاج عزت الدمياطي	تسليم انتاج الجمبري لقارب اخر	2003/1/7	لجنة الفحص والمعانة
4	اورثير شيابي	الاخطياد في مسافة خمسة اميال وعمق 38م	2003/1/8	المراقبين
5	ارثير شيابي ديس كفري	الاخطياد في مسافة خمسة اميال وعمق 38م	2003/2/12	المراقبين
6	ارثير شيابي ديس كفري	الاخطياد في مسافة خمسة اميال وعمق 38م	2003/2/13	المراقبين
7	ارثير شيابي ديس كفري	الاخطياد في مسافة خمسة اميال وعمق 38م	2003/2/15	المراقبين
8	عهد الحرية	الاخطياد في مسافة خمسة اميال وعمق 28م	2003/2/19	المراقبين
9	عهد الحرية	الاخطياد في مسافة خمسة اميال وعمق 35م	2003/2/20	المراقبين
10	عهد الحرية	الاخطياد في مسافة خمسة اميال وعمق 35م	2003/2/21	المراقبين
11	اورثير شيابي	الاخطياد في مسافة خمسة اميال	2003/2/25	المراقبين
12	اورثير شيابي	الاخطياد في مسافة خمسة اميال	2003/2/26	المراقبين
13	اورثير شيابي	الاخطياد في مسافة خمسة اميال	2003/2/27	المراقبين
14	اورثير شيابي	الاخطياد في مسافة خمسة اميال	2003/2/28	المراقبين
15	اورثير شيابي	الاخطياد في مسافة خمسة اميال	2003/3/31	لجنة الفحص والمكاتبة
16	نجمة البحور	الاقتراب من مناطق محصورة	2003/4/4	لجنة الفحص والمكاتبة
17	ابو علاء مكارم الاخلاق	الاقتراب من مناطق محصورة	2003/4/5	لجنة الفحص والمكاتبة
18	اوسير شياري	الاقتراب من مناطق محصورة	2003/5/11	المراقبين
19	بركة الحاج حامد	الاخطياد في مسافة خمسة اميال من الساحل	2003/5/12	الرقابة والتفتيش
20	علي الموافي الحديث	شباك مخالفة واعماق 18م	2003/5/13	الرقابة والتفتيش
21	احمد غريبة	الاخطياد على بعد 4.5 ميل من الساحل	2003/5/14	الرقابة والتفتيش
22	محمود الزكي	رمي اسماك ميتة في البحر + 13.3 اعماق	2003/5/14	المراقبين
23	عهد الحرية	الاخطياد بمنطقة محصورة	2003/5/24	المراقبين

المصدر: تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بتقصي الحقائق رقم ( 1 ) بتاريخ : 10 رجب 1424 هـ الموافق 7 سبتمبر 2003م

ويوضح الجدول رقم ( 24 ) ادانة الشركات المستمر عملها في مجال الاصطياد التجاري بالرغم من تكرار المخالفات والتجاوزات المحدثه منها في منطقة البحر الاحمر. وذلك كما يلي:-

جدول رقم ( 24 )

اسم القارب والمؤسسة التابعة لها ونوع المخالفة المرتكبة

م	اسم القارب	المؤسسة التابع لها	نوع المخالفة المرتكبة من قبل القارب
1	رزق ابو عصام	الاصطياد الساحلي	انزال المراقبين في عرض البحر والمغادرة الى مصر دون استكمال الاجراءات بحسب النظام
2	سالم اليور سعدي	الخدمات وتسويق الاسماك	ترك المراقب في مصر بدون صرف مستحقات لعودته
3	أنس مرزوق	الاصطياد الساحلي	تجاوز المسافات والاعماق المحددة في الاتفاقية ومخالفتها
4	المنى	الخدمات وتسويق الاسماك	انزال المراقبين في عرض البحر والمغادرة الى مصر دون استكمال الاجراءات بحسب النظام
5	ابو العزم	مؤسسة العيسى	قارب استلام ويمارس نشاط الاصطياد
6	الحاج محمد شلبي	مؤسسة العيسى	استلام الاسماك في البحر بالمخالفة للاتفاقية الموقعة مع الوزارة ببقانة في الميناء
7	سمارة	الخدمات وتسويق الاسماك	مخالفات متكررة بالنسبة لتجاوز المسافات والاعماق المحددة
8	احمد القماش	شركة استثمار الصيد البحري وشركة الثغر سابقاً	مخالفات متكررة بالنسبة لتجاوز المسافات والاعماق المحددة
9	حنان القماش	شركة استثمار الصيد البحري وشركة الثغر سابقاً	مخالفات متكررة بالنسبة لتجاوز المسافات والاعماق المحددة
10	السيد كمالو	عبدالله الخولاني	الاصطياد اثناء فترة اغلاق امواسم وكثرة الاحتيال
11	ارسير شيبي 29	زكي الحضرمي	تجاوز الاعماق والمسافات بصورة متكررة

المصدر: تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بتقصي الحقائق رقم ( 1 ) بتاريخ : 10 رجب 1424هـ الموافق 7 سبتمبر 2003م

وقدرت اللجنة قيمة ما يتم اتلافة من الاسماك والاحياء البحرية من قبل قوارب الاصطياد التجاري في عشرة اشهر - باعتبار ان شهرين اغلاق - بمبلغ (2.736) مليار ريال. وكان اجمالي الايرادات المحققة من شركات الاصطياد وفقاً للحساب الختامي للدولة خلال السنوات 96 - 2000م يساوي (2.489) مليار ريال. اي ان الايرادات المحققة من شركات الاصطياد خلال خمس سنوات اقل من قيمة الاسماك التي يتم رميها من قبل قوارب الشركات العاملة في مجال الاصطياد في(عشرة اشهر).

وحذرت اللجنة من ان العبث بالثروة السمكية سوف يؤدي الى احداث اضرار بيئية قاتلة للثروة السمكية والاحياء البحرية التي سيستمر اثرها على مدى سنوات عديدة قادمة، مما يؤدي الى:-

نقص في كمية المخزون السمكي.  
حرمان الدولة من عائدات العملة الصعبة مستقبلاً.  
توقف شريحة كبيرة من الصيادين من مزاوله عملية الاصطياد التي هي مصدر رزقهم الوحيد وانعكاس ذلك سلباً على مستوى معيشة اسرهم.  
ارتفاع اسعار الاسماك في الاسواق المحلية نتيجة لقله عرضها.  
اتساع الفجوة الغذائية نتيجة للطلب المتزايد على الاسماك.  
توقف المصانع في مجال تعليب الاسماك لعدم توفر الاسماك مستقبلاً.  
تضرر شريحة كبيرة من العمالة في المصانع واسواق تداول الاسماك والنقل والشركات المصدرة التي تعتمد على انتاج الاصطياد التقليدي.  
وقد توصلت اللجنة الى الملاحظات التالية:

قيام قوارب الشركات العاملة في مجال الاصطياد التجاري بأستخدام وسائل اصطياد تدميرية للاحياء البحرية واستخدام شبك ذات فتحات صغيرة وسلاسل وطاوة حديدية لجرف المراعي والشعب المرجانية وبيض صغار الاسماك.

قيام قوارب الشركات التجارية برمي مئات الاطنان من الاسماك الميتة الى البحر .. مما يؤدي الى تلوث بيئي ينتج عنه القضاء على الثروة السمكية والاحياء البحرية الاخرى.

مخالفة الجهات المختصة والشركات العاملة في مجال الاصطياد لنص المادة (22) من القانون رقم (24) لسنة 1991م بشأن تنظيم سير واستغلال الاحياء المائية وحمايتها وتعديلاتها وعدم التزام الشركات التجارية العاملة في مجال الاصطياد في بنود الاتفاقيات المنطوية المبرمة بينها وبين وزارة الثروة السمكية.

عدم تطبيق العقوبات الواردة في المادة (26) من القانون الخاص بشأن تنظيم صيد واستغلال الاحياء المائية وحمايتها وتعديلاتها.

لاحظة اللجنة بان قوارب الشركات التجارية التي تقوم بارتكاب المخالفات والتجاوزات بصورة مستمرة لا زالت تعمل بدون اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها ومنعها من ممارسة نشاط الاصطياد.

عدم التزام بعض قوارب الاصطياد التجارية والتقليدية بمواسم الاغلاق حيث تقوم بممارسة نشاطها الاصطيادي في هذه المواسم التي تتكاثر فيها الاسماك والاحياء البحرية الاخرى.

وجود افراد مسلحين على متن بعض قوارب الاصطياد التجارية يقومون باطلاق النار على الصيادين التقليديين وقواربهم.

عدم استفادة الجهات المختصة من المراقبين البحريين (خريجي المعهد السمكي) في اعمال الرقابة و التفتيش البحري والاعمال الاخرى والذين يتجاوز عددهم (819) شخصاً والاستعانة بمراقبين غير مؤهلين في عملية الرقابة والتفتيش البحري.

هروب بعض قوارب الشركات التجارية الى بلدانها بعد الانتهاء من عمليات الاصطياد بالمراقبين وكمية الاسماك والاحياء البحرية المصادرة دون استكمال الاجراءات اللازمة والعودة مرة اخرى لممارسة عملية الاصطياد بعد تغيير اسمائها.

هروب ستة قوارب للشركة الصينية من ميناء عدن وعليها التزامات للدولة في بداية سبتمبر 2003م

وجود قصور وضعف كبير في الرقابة على قوارب الشركات العاملة في مجال الاصطياد من قبل الجهات المختصة بعملية الرقابة والتفتيش البحري وقيام عدد من القوارب الاجنبية من ممارسة نشاط الاصطياد في المياه الاقليمية دون الحصول على تراخيص في ذلك.

قيام بعض قوارب الشركات التجارية العاملة في مجال الاصطياد بتفريغ الزيوت الحارقة في البحر مما يلحق اضرار كبيرة في الثروة السمكية والبيئة البحرية.

تأخر صرف علاوات المراقبين البحريين من قبل وزارة الامالية مما يجعل الشركات التجارية تستغل هذه الوضعية وتقوم بدفع مبالغ للمراقبين البحريين مقابل قيامهم برفع تقارير مخالفة لكميات انتاج القوارب التابعة للشركات التجارية من الاسماك والاحياء البحرية المصادرة والتحايل على حصة الدولة من تلك الكميات المحملة على متن قوارب الاصطياد التجارية.

تعرض شبك الصيادين التقليديين وقواربهم ومعداتهم وحياتهم للاضرار والتدمير من قبل قوارب الاصطياد التجارية.

تعرض مواقع الصيادين للاستيلاء من قبل السلطات المحلية واقامة مشاريع استثمارية عليها. ان معظم الاتفاقيات المبرمة مع الشركات التجارية تكون بالباطن بالمخالفات لنص المادة (4/مكرر فقرة هـ) من القانون رقم (42) لسنة 1991م و تعديلاتها الخاصة بتنظيم صيد واستغلال الاحياء المائية وحمايتها.

عدم اهتمام الجهات المختصة بدراسة المخزون السمكي وقيامها بمنح تراخيص اصطياد للشركات العاملة في مجال الاصطياد التجاري بدون معرفة حجم المخزون. عدم وجود مكاتب للشركات التجارية العاملة في مجال الاصطياد في مياها الاقليمية في بعض المحافظات الساحلية التي تقوم بممارسة نشاطها الاصطيادي فيها. تعدد الجهات التي تقوم بفرض الرسوم الخاصة باصدار بطائق مزاوله مهنة الاصطياد ورسوم ترقيم القوارب الخاصة بالصيادين وهذه الاجراءات تسبب عبئاً على الصيادين التقليديين. قيام السلطات المحلية بمحافظة عدن بتحويل مرسى الصيادين في صيرة الى مشروع سياحي ترفيهي مما اضر بمصالح الصيادين بالمنطقة نتيجة فقدانهم لهذا المرسى الذي يسهم في الحفاظ على قواربهم ومعداتهم خاصة اثناء مواسم الرياح. وانتهى تقرير اللجنة باعلان ( تحذيرا ) شديد اللهجة و( ادانه ) واضحة لجهات الرقابة والتفتيش البحري، في مايلي نصه " ان مستقبل الثروة السمكية والاحياء البحرية في البحر الاحمر وخليج عدن والبحر العربي في ظل الاوضاع الحالية ينذر بوقوع كوارث محققة ما لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة العاجلة لوقف العبث القائم بهذه الثروة الوطنية الهامة نتيجة لعمليات الجرف والهدم التي تتعرض لها من قبل قوارب الاصطياد التجارية وبعض قوارب الاصطياد التقليدية وهذه الاعمال تتم في وجود القائمين على مهمة الرقابة والتفتيش البحري وهذا يؤكد تواطئهم مع الشركات التجارية، ولعدم وجود سياسة واضحة لاستغلال هذه الثروة الهامة وبطريقة سليمة ومستدامة".

## الفصل السابع: العنف والتضييق والحصار الاعلامي ضد نشطاء الحراك السلمي

لايضاح حجم العنف والتضييق والحصار الاعلامي ضد نشطاء الحراك السلمي نورد الجزء الخاص باستخدام العنف ضد التجمعات السلمية والمشاركين فيها، من تقرير ( المرصد ) عن اليمن في عام ( 2008م ). وذلك على النحو التالي:-

"وفقا للمادة (20) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يعد الحق في التجمع السلمي من حقوق الإنسان السياسية ، ويقع على عاتق الدولة التي لم تلتزم بهذين الحقين الصكين الدوليين التمكين من ممارسة هذا الحق ،واليمن يلتزم بالإعلان العالمي بموجب المادة (6) من الدستور ويلتزم بالعهد بالتصديق عليه .يترتب على ممارسة الحق في التجمع السلمي ،ممارسة طائفة من الحقوق المدنية والسياسية ،الحق في الرأي والتعبير من خلال الخطب والشعارات الحق في حرية الفكر من خلال الأفكار التي تطرح في الاجتماع ،والحق في حرية الانتقال -الحرية الجسدية من خلال الانتقال للوصول إلى مكان التجمع ومرور المظاهرات والمسيرات وهي حقوق يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المواد (13،18،19)والعهد الدولي في مواد (12،18،19) ويكفلها الدستور اليمني في المادتين (42،57)ويترتب على تعطيل أو انتهاك الحق في حرية التجمع السلمي تعطيل وانتهاك هذه الحقوق مجتمعه.

وهذا ما كان من قبل الحكومة اليمنية ، فحينما لجأ المتضررون من آثار حرب 1994م بالمطالبة بإزالتها إلى مختلف سلطات الدولة بما فيها السلطة التشريعية ، إلا أن تلك المطالبات قوبلت باللامبالاة والتجاهل حيث استمر مسلسل الاستيلاء على الأراضي وازدادت معاناة المبعدين والمقاعدين الأمر الذي جعلهم يعبرون عن استيائهم من تجاهل السلطة لقضاياهم بالوسائل المشروعة التي كفلها لهم الدستور والقانون كتنظيم الاعتصامات والاحتجاجات والمسيرات والمظاهرات السلمية كون تلك الوسائل تمثل الطريقة الوحيدة التي تبقت لهم لإيصال قضيتهم إلى الرأي العام المحلي والعالمي للوقوف إلى جانبهم.

وكانت نقطة البداية لتلك الفعاليات محافظة حضرموت التي شهدت أول مسيرة سلمية بتاريخ 27/4/1998م والتي طالب المنظمين لها بإنهاء آثار الحرب إلا أن تلك المسيرة تم قمعها بالقوة المسلحة والرصاص الحي الذي أدى إلى سقوط قتيلان هما : فرج بن همام ، وأحمد عمر بارجاش، وعدد من الجرحى واعتقال عدد من المشاركين في المسيرة، ثم تلتها مسيرة سلمية أخرى شهدتها مديرية مودية محافظة أبين تم قمعها بالقوة.

وبتاريخ 27/4/2000م شهدت محافظة حضرموت مسيرة احتجاجية في غيل باوزير إحياء لذكرى قمع المسيرة السلمية في 27/4/1998م . وقد كان لتلك الفعاليات وما ووجهت به من قمع اثر مهم في توسيع دائرة الحراك السلمي و الاهتمام بقضاياها سواء من قبل الأحزاب السياسية المعارضة أو منظمات المجتمع المدني أو الصحف التي تناولتها وغطت أحداثها، وهو ما جعل السلطة تعيد النظر في تعاطيها مع تلك القضايا وقياداتها عن طريق التوجيهات المستمرة بحلها وتشكيل لجان حكومية لها والالتقاء بقياداتها والوعد بإنهاء تلك القضايا وحلها وبقدر ما مثلت تصرفات السلطة تلك اعترافا بحقيقة القضية الجنوبية إلا إنها أكدت أن السلطة غير راغبة في التعاطي مع هذه القضية بجدية فقد كانت تلك التوجيهات والحلول جزئية وليس بمقدورها إزالة نتائج آثار الحرب ، لأن إزالة تلك الآثار والنتائج يحتاج إلى تدابير سياسية وحقوقية تحقق الوفاق والتصالح الوطني وجبر الضرر الذي لحق بالجماعات والألاف.

ومنذ عام 2007م الذي بدأ فيه الحراك السلمي يأخذ منحى آخر توسعت فيه دائرة المطالبة بإنهاء آثار الحرب وحل القضايا العالقة فقد صار المحتجون أكثر انتظاما حيث ظهرت تكوينات مطلبية جديدة فبالإضافة إلى جمعية المتقاعدين برزت جمعيات أخرى منها جمعية العاطلين عن

العمل وجمعية شهداء ومناضلي الثورة وغيرها وفي هذه الفترة شهد الحراك المدني السلمي تطور استراتيجي من خلال نجاح الجمعيات في تشكيل اطر تنسيقية تتولى تنظيم الفعاليات الاحتجاجية وإدارتها والإشراف عليها ومن هذه التشكيلات مجلس تنسيق الفعاليات المدنية والسياسية والذي جاء بعد سلسلة من اللقاءات والحوارات ولقد ظهرت نتائج هذا التحول في معظم الفعاليات المقامة لاحقا والتي تميزت عن سابقتها في المقدرة على دفع الناس من مختلف المحافظات للالتفاف حول قضية الجنوب والتعبير عنها فقد كانت هذه الفعاليات ذات دلالات ورسائل هدفها وحدة ابنا الجنوب حيث ازدادت حدة المظاهرات والمسيرات والاعتصامات والمهرجانات الاحتجاجية والتضامنية لتشمل أغلب محافظات ومديريات الجمهورية وخاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية ، ففي هذا العام دعا قادة الحراك السلمي إلى تنظيم اعتصام احتجاجي في مدينة عدن واختاروا له تاريخ 2007/7/7م موعدا للقيام به ولا شك أن اختيار هذا اليوم بالذات ليكون يوما للاحتجاج والاعتصام له دلالة سياسية باعتبار انه اليوم الذي تحتفل فيه السلطة بانتصارها في الحرب وقد واجهت السلطات هذه المبادرة بمزيد من التشدد والقمع حيث تم وضع نقاط عسكرية مكثفة في كافة مداخل مدينة عدن والطرق المؤدية إليها وانتشار عدد كبير منهم في مدينة عدن لمنع وصول المشاركين إلى مكان الاعتصام . ثم توالى الاحتجاجات والمهرجانات والمسيرات التي اختارت من المناسبات الوطنية موعدا لها كالعيد الرابع والأربعين لثورة 14 أكتوبر ، وذكرى يوم الاستقلال 30 نوفمبر.

على الرغم من أن السلطة قد اعترفت أكثر من مرة وبأكثر من وسيلة بما لحق بالجنوب وأهله من ظلم وضيم إلا أنها لم تول الأوصوات المنبعثة من الجنوب أي اهتمام بغرض الوصول إلى الحل حفاظا على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي فكل ما سعت إليه هو إخراس أصوات المحتجين من خلال المساومات الفردية لبعض البارزين من قيادات الحراك أو التسويات الجزئية إضافة إلى القسوة في قمع الفعاليات والاحتجاجات السلمية بالقوة العسكرية.

ففي هذه الفترة كانت ممارسات السلطة للانتهاكات كثيرة وكبيرة بحق المحتجين سلميا فمع اختتام شهر مارس من العام الحالي - 2008م - باشرت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات واسعة طالت العديد من الناشطين في الفعاليات التي شهدتها المحافظات الجنوبية والمتضامنة معها في الشمال فقد قامت وفي ساعات متأخرة من الليل وفي توقيت واحد تقريبا بمداومة منازل مجموعة من الناشطين البارزين في عدن ولحج واعتقلت كل من علي منصر محمد وعلي هيثم الغريب وحسن باعوم - اعتقل من منزل صديقه - واحمد عمر بن فريد إضافة إلى الشاب وليد عبد الواحد المرادي بدلا عن والده والذي كان الهدف للاعتقال وفي اليوم التالي اعتقلت حسين البكري ومحمود حسن زيد وعبد ربه الهميش وهو واحد من الباعة المتجولين - لم يكن مطلوب لان المستهدف كان أخاه - وتعرضوا جميعا لحالة الاختفاء القسري ولم يتبين مكان احتجازهم الا بعد خمسة عشر يوما من اعتقالهم".

وقد بلغت تجاوزات الأجهزة الحكومية مستويات عليا فقد قامت بقمع الكثير من التجمعات السلمية بالقوة المسلحة واستخدمت القوة في مواجهة المعتصمين السلميين وبحسب إحصائيات فإن

من (2136) فعالية تجمع سلمية تعرضت عدد كبير منها للقمع واستخدمت فيها السلطات الأمنية

الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع والهراوات مما أدى إلى مقتل 1237 جنوبي تم توثيقهم

في ملحق "القتل خارج نطاق القانون ضد أبناء الجنوب" والمقدم ضمن المحتوى الذي بين ايديكم.

تم التحقق من صحة الفرض الاول وثبت بان القضية الجنوبية،ليست قضية حقوقية فحسب بل انها قضية سياسية، ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية تهم الاغلبية الساحقة من ابنا الجنوب. وتتلخص اهم مظاهرها في "الاقصاء والتهميش السياسي والاقتصادي لابناء الجنوب؛

والنهب والاستيلاء غير المشروع للعقارات والاراضي، والثروات النفطية والمائية؛ وتدهور مستوى التعليم والصحة، وتعميم الظواهر الاجتماعية السلبية في الشمال على الجنوب؛ واستخدام العنف والتضييق والحصار الاعلامي ضد نشطاء الحراك السلمي الجنوبي".